



تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الثالثة

٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٧

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون
الملحق رقم ١٩ (A/32/19)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٧

ملاحظات

- تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاشارة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .
- أعدت الترجمة العربية لهذا التقرير في أمانة مجلس الأغذية العالمي .

[الاصـل : بالأسبانية والانكليزية
والروسية والفرنسية]

[التاريخ : ١٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٧]

المحتويات *

الفقرات الصفحة

الباب الأول

مسائل تطرح على الجمعية العامة عن طريق
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفصل

بيان مانيلا لمجلس الأغذية العالمي :

برنامج عمل لا يستتصل الجوع وسوء التغذية ١ ٢

الباب الثاني

سيراجـراءات عمل المجلس

١٢	٢ - ١٤	 المسائل التنظيمية
١٢	٢ - ٩	ألف - افتتاح الدورة
١٣	١٠	باء - الوثائق
١٣	١١	جيم - أعضاء المجلس
١٤	١٢	دال - الحضور
١٥	١٣	هاء - أعضاء المكتب
١٥	١٤	واو - جدول الأعمال
الثاني - التدابير التي أوصى بها الاجتماع التحضيري بشأن النظام الداخلي في ضوء القرار ٣١/ ١٢٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة		
١٧	١٥ - ١٦	
١٨	١٧ - ٢١	

* صدر هذا التقرير بصفة مؤقتة تحت الرمز WFC/50 ، وعم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الوثيقة E/6025 .

الصفحة	الفقرات	الفصل
١٩	٣١ - ٢٢	الرابع - تدابير متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأغذية العالمية والجمعية العامة
٢١	٦٠ - ٣٢	الخامس - السياسات والتدابير الموحدة لاستئصال الجوع وسوء التغذية
٢١	٣٨ - ٣٣	ألف - زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية بما في ذلك استخدام المدخلات الزراعية
٢٢	٤٦ - ٣٩	باء - النظام الدولي للأمن الغذائي
٢٤	٥٣ - ٤٧	جيم - المعونة الغذائية
٢٦	٥٧ - ٥٤	دال - سياسات وبرامج لتحسين التغذية
٢٧	٦٠ - ٥٨	هاء - تجارة الأغذية
٢٨	٦٤ - ٦١	السادس - أولويات لكي يبحثها المجلس في دوراته المقبلة
٢٦	٧٠ - ٦٥	السابع - موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة
٣٠	٧٩ - ٧١	الثامن - توصيات وتقرير المجلس الى الجمعية العامة
٣٠	٧٣ - ٧١	ألف - تنظيم الأعمال
٣٠	٧٨ - ٧٤	باء - ملاحظات على البيان
٣٣	٧٩	جيم - التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب الفلبين

المرفقات

٣٤	الاول - التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب الفلبين
٣٥	الثاني - الخطاب الذي ألقاه رئيس جمهورية الفلبين في افتتاح الدورة الوزارية الثالثة
٤٣	الثالث - قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس

الباب الأول

مسائل تطرح على الجمعية العامة عن طريق المجلس
الاقتصادى والاجتماعى

بيان مانيلا لمجلس الأغذية العالمي : برنامج عمل
لاستئصال الجوع وسوء التغذية

١ - اعتمد المجلس في جلسته الخامسة والاربعين المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٧ البيان التالي :

لقد وجدنا نحن الوزراء والوزراء المفوضون للدورة الثالثة لمجلس الأغذية العالمي والمجتمعون في مانيلا ما يدعو الى التشجيع بفضل التحسن الحالي في وضع الأغذية العالمي . لقد وفرت الزيادة الأخيرة في الانتاج مزيدا من امدادات الأغذية وسمحت باعادة بناء مخزونات من الحبوب في بعض البلدان . وبالإضافة لذلك قد تم ، بفضل مساعدة المجلس ، الحصول على تبرعات معقودة قدرها بليون دولار للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وينتظر أن يبدأ الصندوق أعماله في القريب .

بيد أننا نشعر بالقلق تجاه عدم وجود ضمان باستمرار تحسن وضع الامداد العالمي بالأغذية . فبالتناسب مع حجم مشكلات الاغذية التي حددتها مؤتمر الاغذية العالمي والحلول التي تضمنتها قراراته فاننا نعتقد انه ينبغي بذل عمل ايجابي وعاجل في انتاج الأغذية خاصة في بلدان العجز الغذائي النامية وانشاء احتياطي كاف من الاغذية وتوسيع المعونة الغذائية وتحسين التغذية البشرية وتحرير التجارة وتحسينها . ونلاحظ أيضا ان التغيير في الأولوية تجاه الأغذية الذي دعا اليه مؤتمر الأغذية العالمي في كل من هذه المجالات لم يتحقق تماما . ان قلقنا الكبير يدور حول عدم وجود عمل منتظم ومنسق لتنفيذ الاعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية لمؤتمر الأغذية العالمي والمعرض نصه الكامل على المجلس . ونعتقد أن تحقيق هذا الهدف أمر حيوي لرفاهية وتطور ما يزيد عن خمسمائة مليون من سكان العالم .

ونعترف أن التنمية الاقتصادية السريعة التي تدعمها التغييرات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان ستكون أمرا مطلوبا للتغلب على الفقر . ولكن استنفاد العامل البشري المتضمن في استمرار الجوع وسوء التغذية يجعل من الملزم الا تنتظر مواجهة حل هذه المشكلات العملية البطيئة للتنمية الشاملة .

ونحن مقتنعون بأن العمل المباشر ممكن وعملي ويتطلب ذلك قبول الامتزاج المتداخل لسياسات الاغذية والخطط والالتزامات من جانب الحكومات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية . وتتكون هذه من اجراءات طويلة المدى لزيادة انتاج الأغذية وتحسين العمالة والدخول مما يزيد امدادات الأغذية ووصول الغذاء الى من يعانون من سوء التغذية وذلك بالإضافة الى الاجراءات الوسيطة لتقديم المعونة الغذائية والمساعدات الخارجية وبرامج التغذية والصحة التطبيقية التي قد تكون بعضها مؤقتة .

وحتى تكون هذه الاستراتيجية فعالة فانها تتطلب أولا مزيدا من تنفيذ التغييرات في الأولوية تجاه الاغذية وهو ما دعا اليه مؤتمر الاغذية العالمي ، ثانيا تقديم التزامات اساسية من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتنمية وزيادة الاحساس بالثقة داخل

مجتمع الأمم بان ارادة حل مشكلات الاغذية قائمة ، ثالثا ان تبادر البلدان النامية التي تعاني من مشكلات حادة في الاغذية والتغذية بدعم برامجها الخاصة بحل هذه المشكلات بما في ذلك مستويات المزارعين انفسهم خاصة صغار المزارعين والحوافز الكافية ، ورابعا يجب على البلدان المتقدمة والبلدان الاخرى التي في وضع يمكنها من ذلك ان تساعد مبادرات البلدان النامية عن طريق تقديم المساعدة المالية والغذائية والفنية وخامسا يجب ان تكون الوكالات الدولية المعنية مستعدة ومجهزة بالوسائل التي تمكنها من مساعدة البلدان النامية ، بناء على طلبها ، في وضع وتنفيذ البرامج المطلوبة .

ونوصي ان تأخذ الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح في اعتبارها القرار ١٤ لمؤتمر الاغذية العالمي الداعي من بين أمور أخرى الى تخصيص نسبة متزايدة من الاعتمادات المالية التي توفر نتيجة لتخفيض الانفاق الحربي لتمويل انتاج الأغذية في البلدان النامية .

ونعترف ان التدابير التي نوصي بها يجب أن تكون مساندة لاهداف التنمية للبلدان المعنية والمجتمع الدولي وبرامج تشجيع التنمية الريفية وتقليل الفقر وتوفير الاحتياجات البشرية الأساسية وذلك ضمن اطار نظام اقتصادى دولي جديد .

ونحن مقتنعون بامكانية وضرة العمل ضمن هذا الاطار لاستئصال الجوع وسوء التغذية بصفة مباشرة وللتزم بضرورة العمل على تحقيق الاهداف الأساسية لمؤتمر الاغذية العالمي وتنفيذ قراراته .

ونوصي نحن الوزراء المفوضون المجتمعون هنا بالاجراءات التالية كعناصر أساسية لبرنامج عمل متكامل لاستئصال الجوع وسوء التغذية ونوصي أن تعمل الحكومات والوكالات الدولية الحكومية وفقا لها باعتبارها مسائل ذات أولوية قصوى :

ألف - لزيادة انتاج الأغذية يوصى المجلس :

١ - ان تعامل البلدان التي تتطلب اهتماما خاصا بسبب خطورة مشكلاتها الغذائية وحدود اقتصادياتها ومواردها وتعرضها للكوارث الطبيعية الكثيرة وطاقتها المحتملة في زيادة انتاج الاغذية معاملة خاصة من جانب الحكومات ووكالات الامم المتحدة باعتبار هذه البلدان من بلدان الاولوية الغذائية ،

٢ - ان تقوم بلدان الاولوية الغذائية التي تنال المساعدة بناء على طلبها من جانب وكالات الأمم المتحدة المعنية خاصة منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي والمصرف الدولي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وصندوق النقد الدولي والمصارف الاقليمية بالمبادرة أو بتطوير اقتراحات محددة لزيادة معدل نمو انتاجها من الاغذية بما لا يقل عن ٤ في المائة سنويا وتحقيقا لذلك تحدد الآتي بأسرع ما يمكن :

(أ) احتياجات الاستثمار الداخلية والخارجية لتحقيق معدل نمو انتاج الأغذية بنسبة ٤ في المائة سنويا كحد أدنى ،

(ب) السياسة الداخلية والخارجية والمعوقات الاخرى التي يتعين التغلب عليها لتحقيق هذه الزيادة في الانتاج .

٣ - ان يزيد المجتمع الدولي بأسلوب فعال ويقدر كبير من مستوى مساعدات التنمية الرسمية للانتاج الغذائي والزراعي حتى يمكن ان يتحقق ، في أقرب وقت ممكن ، معدل زيادة ٤ في المائة على الاقل لانتاج الاغذية في البلدان النامية آخذا في الاعتبار ان مبلغ الـ ٨٣ بلايين دولار (١) المقدرة كموارد خارجية على اساس سنوى (منه مبلغ ٥٦ بلايين دولار يقدم بشروط ميسرة (٢)) هو عنصر ضرورى لتحقيق معدل النمو بنسبة ٤ في المائة وانه يجب أن تمتزج هذه الموارد الخارجية بزيادة كبيرة في الاستثمار الداخلي في انتاج الاغذية ببلدان الاولوية الغذائية . ويهاب بكل البلدان ، التي لم تفعل ذلك ، ان تعجل بالتصدي على اتفاقية انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لكي تجعل الدعم الخامس لمؤسسة التنمية الدولية فعالا وان تمكن من وجود زيادة مستمرة ولمؤسسة في الموارد الحقيقية التي تقدم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية من اجل الاغذية والزراعة .

٤ - وينبغي لدعم الجهود لزيادة انتاج الاغذية في البلدان النامية خاصة بلدان الاولوية الغذائية :

(أ) ان تبادر الحكومات ومعها الهيئات الدولية المناسبة باتخاذ الخطوات الفورية لتحديد حد ادنى من المدخلات الزراعية لمساندة البرامج الموسعة لدى بلدان الاولوية الغذائية لتحقيق معدل ادنى من زيادة انتاج الاغذية (بما في ذلك الماشية والاسماك) بنسبة ٤ في المائة سنويا . وينبغي على بنود هذا الحد الادنى من المدخلات التي ستقدمها البلدان المانحة والوكالات الدولية بشروط ميسرة لبلدان الاولوية الغذائية وان تتضمن الاسمدة ومبيدات الآفات والانواع الوفيرة الغلة من البذور التي تقاوم الآفات والأمراض والسلالات المحسنة من الماشية وتوفير القروض لصغار المزارعين ومعدات الري والادوات المنتقة والمناسبة للميكنة . وتقديـم مساعدة مماثلة للبلدان النامية الاخرى بشروط تناسب ظروفها الاقتصادية .

(١) ان تحديد مبلغ الـ ٨٣ بلايين دولار كان نتيجة لتقدير امانة مجلس الأغذية العالمية وفقا لسعار ١٩٧٥ حيث كان المبلغ ٥ بلايين دولار وقد لقي ذلك تأييدا واسع النطاق من مؤتمر الأغذية العالمي . وان مبلغ الـ ٦٥ بلايين دولار كان نتيجة لتقدير الأمانة بناء على طلب الدورة الثانية لمجلس الأغذية العالمي ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/31/19) ، (فقرة ٦٢) وهو مبين بالوثيقة WFC/36 .

(٢) تتخذ البلدان الصناعية والوكالات المتعددة الاطراف والبلدان المانحة الاخرى اجراءات فعالة لتقديم المساعدة الرسمية للانتاج الزراعي وانتاج الاغذية في البلدان النامية بشروط ميسرة جدا تناسب الظروف الاقتصادية للبلدان المستفيدة ، محاولة ان تصل بعنصر المنح الشاملة الى ٨٦ في المائة على الاقل .

(ب) ان تبادر البلدان النامية ، عند مساندة جهود انتاج الأغذية فيها —
بوضع البرامج التي تدعمها الوكالات الدولية المعنية والبلدان
المانحة الثنائية لتقليل فواقد الحصاد وما بعد الحصاد ، ولتحقيق ذلك
ينبغي تدعيم الأنشطة التي تمارسها منظمة الاغذية والزراعة في هذه
المجالات بدرجة كبيرة .

(ج) ان تعتمد معاهد البحوث الدولية بغية تدعيم برامج تطوير البذور في
البلدان النامية إلى التعاون في هذه الجهود بالتوسع في أنشطتها
البحثية لتطوير انواع وفيرة الغلة مبكرة الانتاج من البذور تلائم ظروف
المناطق التي تروى بالأطمار والمناطق الجافة والمناطق التي تروى بالمياه
وغيرها وينبغي تدعيم البلدان النامية عن طريق البرامج الثنائية أو
المساهمات القائمة على اساس تطوعي في برامج تنمية صناعة البذور لمنظمة
الأغذية والزراعة بمبلغ لا يقل عن عشرين مليون دولار .

(د) ان تقوم البلدان المانحة في الوقت الذي يجرى فيه تطوير الحد المقترح
أعلاه من المدخلات بزيادة مساعداتها للبلدان النامية الأشد تأثراً عن
طريق أنسب القنوات الثنائية و / أو متعددة الأطراف بما في ذلك المشروع
الدولي للإمداد بالاسمدة لمنظمة الاغذية والزراعة آخذة في الاعتبار أن
احتياجات البلدان النامية الأشد تأثراً في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ من مخدرات
الاسمدة كانت قد قدرت في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة
للأمم المتحدة بمليون طن . وفي نفس الوقت ينبغي على الوكالات الدولية
والبلدان المانحة المعنية ان توسع ، على اساس تطوعي ، من مساعدتها
المالية والفنية للبلدان النامية لتشجيعها على الاعتماد على نفسها عن
طريق انشاء قدرات جديدة للاسمدة ومبيدات الآفات وتحسين تشغيل
التسهيلات القائمة . وينبغي ايضاً اتخاذ الاجراءات ، بأقصى قدر عملي
ممكن ، لتخفيض تقلبات أسعار وامدادات المدخلات الزراعية في الأسواق
الدولية .

(هـ) ان تقدم الوكالات الدولية والبلدان المانحة مساعدات مالية وفنية خاصة
للبلدان النامية التي تعاني من نقص في مبيدات الآفات ووسائل حماية
النباتات الضعيفة لتمكين هذه البلدان النامية على مواجهة احتياجاتها من
مبيدات الآفات بأساليب تتفق مع البيئة وتدعيم وسائل حماية النباتات
فيها .

باء - لتحسين وضمان الأمن الغذائي العالمي يوصي المجلس :

هـ - ان تبذل كل البلدان التي يتراكم لديها مخزونات من الحبوب نتيجة للمحاصيل
الطيبة الجهود الخاصة اللازمة لضمان استمرار الامداد للبلدان التي تعتمد على واردات

الاغذية لطعام شعوبها خاصة البلدان الفقيرة المستوردة للاغذية وتحويل جزء من هذه المخزونات الى الاحتياطات القومية في عام ١٩٧٧ بما في ذلك بذل جهود مكثفة ، لتطوير برنامج لاحتياطي كاف من الاغذية في خلال المفاوضات الدولية المناسبة ، وينبغي ان تستمر المفاوضات بأسرع ما يمكن ، ضمن اطار ترتيبات القمع الدولية الجديدة . وكأحد سماتها الهامة (٣) ، لوضع نظام دولي للاحتياطات القومية بما يكفي لضمان امدادات كافية من حبوب الاغذية للبلدان المستوردة بالإضافة الى المساهمة في استقرار الأسعار . وينبغي تشغيل هذه الاحتياطات وفقاً للقواعد التي تضمن أسعاراً عادلة للمستهلكين وعائداً مجزياً للمنتجين لتشجيع الانتاج المستمر . وينبغي تحديد حجم هذه الاحتياطات وصيغة المشاركة في تكاليفها بين البلدان المصدرة والمستوردة بالإضافة الى عناصر هذه الاحتياطات عن طريق التفاوض مع الأخذ في الاعتبار قدرة البلدان المختلفة على المساهمة في مثل هذه التكاليف . وينبغي توجيه عناية خاصة الى ضرورة ضمان التوفر المستمر للحبوب لتلبية احتياجات المعونة الغذائية ويجب ان تبين هذه العناية في اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية التي ينبغي التفاوض بشأنها مرتبطة بترتيبات دولية جديدة للحبوب . وينبغي بذل كافة الجهود لعقد هذه الترتيبات بحلول جيزيران/يونيه ١٩٧٨ .

٦ - ان توافق كل البلدان المعنية على الاهداف والعناصر الرئيسية للتعهد الدولي للأمن الغذائي وان يعكس ذلك بشكل مناسب في أحكام اتفاقية جديدة للحبوب تعطي عناية خاصة لحماية مصالح البلدان النامية وتستهدف وضع احتياطي كاف لضمان الأمن الغذائي واستقرار الأسعار والتزامات الامداد .

٧ - ان تقدم البلدان المتقدمة والبلدان المانحة المحتملة الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية المساعدة الفنية والمالية والغذائية اللازمة وفقاً للقرار ١٧ لمؤتمر الأغذية العالمي على شكل منح او شروط خاصة ميسرة لمساعدة البلدان النامية على انشاء احتياطي الاغذية الخاصة بها والمحافظة عليها بما في ذلك تسهيلات التخزين والنقل .

٨ - ان تتعهد كل البلدان المانحة المحتملة بدعم احتياطي الطوارئ الدولي المكون من خمسمائة ألف طن من الغلال بنهاية ١٩٧٧ على أساس التشكيلات المتفق عليها في لجنة سياسة وبرامج المعونة الغذائية وبإبلاغ برنامج الاغذية العالمي بمساهماتها في أقرب فرصة .

جيم - لزيادة وتحسين استخدام المعونة الغذائية يوصي المجلس :

٩ - ان تبذل البلدان المانحة التقليدية والمحملة اقصى جهدها لضمان الوصول الى الحد السنوي الادنى ومقداره ١٠ ملايين طن من الغلال كمعونة غذائية في ١٩٧٧-١٩٧٨ وان تبذل هذه البلدان المانحة ، التي لم تفعل ذلك بعد ، كل جهد لان تضمن وضوح تخطيط مسبق لامدادات المعونة الغذائية في أقرب وقت ممكن . وينبغي على البلدان

(٣) من المفهوم ان العمل التحضيري الذي يجرى في مجلس القمح العالمي لوضع ترتيبات دولية جديدة للحبوب يمكن ان يتضمن الارز بالإضافة للقمح والحبوب الاخرى .

المانحة التي تقدم المعونة الغذائية على شكل قروض ان تزيد عنصر التيسير في مساعداتها وان تزيد بقدر كبير من نسبة المعونة الغذائية التي تقدم على شكل منح خاصة للبلدان النامية التي تواجه ظروفًا اقتصادية خطيرة . وينبغي ان تكون المعونة الغذائية لأقل البلدان نمواً على شكل منح بالضرورة .

١٠ - ان يجري التفاوض لوضع اتفاقية المعونة الغذائية بالاقتران مع ترتيبات دولية جديدة للحبوب وان توضع اتفاقية المعونة الغذائية هذه بهدف المساعدة بالأسلوب المناسب في تحقيق الهدف المتفق عليه في القرار ١٨ لمؤتمر الأغذية العالمي وان تشمل المفاوضات وضع أحكام لا تتقال كميات أكبر من الأغذية عن طريق برنامج الأغذية العالمي وينبغي بذل كل الجهود لعقد هذه الترتيبات قبل شهر حزيران /يونيه ١٩٧٨ .

١١ - ان تكثف لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية جهودها على أساس من الأولويات لتطوير وتنفيذ اطار محسن لسياسة المعونة الغذائية . وينبغي على هذه السياسة أن تتضمن خطوطاً توجيهية ومعايير لمعونة الطوارئ المتعددة الاطراف بالإضافة الى برامج موسعة ومحسنة للمعونة الغذائية للتقدم بانتاج الأغذية وتدعيم جهود التنمية الاخرى والمساعدة في تطوير واقامة احتياطات غذائية ودعم امدادات الأغذية للشعوب سيئة التغذية . ويجب ان تكون متمشية مع مبادئ منظمة الأغذية والزراعة بشأن التصرف في الفائض والعمل أيضاً على استمرارية ترتيبات المعونة الغذائية في كل من البلدان المانحة والمستفيدة وضمان ألا تؤدي المعونات الغذائية الى تعطيل الجهود التي تبذل لزيادة انتاج الأغذية في البلدان المستفيدة او تحول من تدفقات التجارة . وينبغي ان تطبق هذه السياسات بأسلوب يتفق مع أهداف التنمية في البلدان المستفيدة . وان تولي البلدان القائمة والمحتملة المانحة للمعونة الغذائية رعاية خاصة لزيادة كمية المعونة الغذائية المتعددة الاطراف وان تبذل جهودها ، كلما أمكن ذلك ، لتوفير المعونة الغذائية عن طريق الموارد النقدية على شكل ترتيبات ثلاثية فيما بينها وبين البلدان النامية المستوردة للأغذية والبلدان المستفيدة بما في ذلك تغطية تكاليف الشحن كلما أمكن تطبيق ذلك مع زيادة أنواع الأغذية التي تقدم كمعونة .

دال - لتحسين التغذية البشرية يوصي المجلس :

١٢ - ان تعطي كل الحكومات أولوية كبيرة لتقليل الجوع وتحسين التغذية عملاً بالقرار رقم ٥ (التغذية) لمؤتمر الأغذية العالمي وتشجع الاعتماد على النفس واشتراك المجتمع خاصة عن طرق ادخال تحسينات التغذية كهدف رئيسي في خططها الانمائية .

١٣ - ان تقدم المساعدة للبلدان النامية ، عند طلبها لذلك ، عن طريق العمل الثنائي والمتعدد الاطراف وخاصة بواسطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف وبرنامج التنمية للامم المتحدة في تطوير وتنفيذ خطط للتغذية وسياسات وبرامج عملية ومشروعات وذلك اذا دعت الضرورة عن طريق زيادة الأولويات من جانب الوكالات .

١٤- انه ضمن اطار مسؤوليات الوكالات تجاه مجالات محددة المشار اليها بالقرار رقم ٥ لمؤتمر الاغذية العالمي وضمن اطار اداة تنسيقية جديدة يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان تطور الوكالات المذكورة في ذلك القرار ومعها منظمة العمل الدولية قدرتها على الاستجابة الى مطالب الحكومات لتنفيذ برامج تحسين التغذية لتقديم مساعدة مباشرة وعاجلة الى السكان الاكثر احتياجا اليها وان تقوم هذه الوكالات عن طريق الترتيبات الدولية الجديدة بإبلاغ مجلس الاغذية العالمي في دورته الرابعة بالتدابير التي كان ينبغي لها ان تتخذها .

١٥- ان تقدم منظمة الاغذية والزراعة واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الاغذية العالمي واليونسكو والمصرف الدولي بالتعاون مع الوكالات الثنائية وغير الحكومية في البلدان النامية والمتقدمة باعداد تقييم منتظم للخبرة المكتسبة في مجال برامج الاغذية التطبيقية يحدد فرص العمل الفوري والمستقبلي للتقدم بالتغذية وان تعرض النتائج واقتراحات العمل المنبثقة عن هذا التقييم ، عن طريق الترتيبات المؤسسية الجديدة ، على مجلس الاغذية العالمي في دورته الرابعة .

١٦- ان تضع منظمة الاغذية والزراعة بالاشتراك الوثيق مع وكالات الامم المتحدة الاخرى المعنية ببرامج ومشروعات للتعاون الدولي في مجال التغذية عن طريق الترتيبات المؤسسية الجديدة وان ترفع تقريراً بذلك الى الدورة الرابعة لمجلس الاغذية العالمي لاجراء مزيد من الدراسة .

١٧- ان تقيم المنظمات الدولية والبلدان المانحة والثنائية تأثير برامجها القائمة بشأن التنمية على التغذية وتدمج اعتبارات التغذية في اعداد خططها وبرامجها .

هـ٤- لتحسين مساهمة التجارة في حل مشكلات الاغذية يوصي المجلس :

١٨- ان تبذل كل البلدان خاصة البلدان المتقدمة النمو جهوداً جادة لاستقرار وتحسين وتوسيع تجارة الاغذية العالمية وذلك يسهل زيادة انتاج الاغذية في البلدان الهامة ويشجع الصادرات الزراعية في البلدان النامية وزيادة الفرص امام وارداتها الغذائية وضمان استقرار هذه الواردات مع الأخذ الكامل في الاعتبار القرار ١٩ لمؤتمر الاغذية العالمي .

١٩- ان يتم الانتهاء بسرعة من مفاوضات البرنامج الموحد للسلع الاساسية التابع للاونكتاد مع الاشارة بصفة خاصة الى المواد الغذائية وان تدعم البلدان المشتركة في المفاوضات الحالية للغات بشأن التجارة متعددة الاطراف من جهودها لاتاحة فرص متزايدة ، ضمن اطار التوسع والتحرر التدريجيين في التجارة ، للوصول بقدر الامكان الى أسواق الاغذية والزراعة بالبلدان المتقدمة النمو ووضع اطار محسن لادارة التجارة . ان هذا الاطار سيوفر ، للبلدان النامية ، حيثما يكون ذلك معقولا ومناسبا ، معاملة خاصة وتقلل قيود التصدير والاستيراد للحد الأدنى خاصة تلك التي تؤثر عكسيا في امدادات البلدان النامية أو صادراتها .

واو - لضمان مزج هذه التوصيات ببرامج وسياسات التنمية الاخرى ، ولتطوير التنمية وتقليل الفقر ولضمان التنمية الشاملة المتمشية مع أهدافه فيما يتصل بالأغذية والتغذية
يوصي المجلس :

٢٠ - ان تعتمد البلدان المانحة (٤) ، تنفيذاً لاتفاق الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تستهدف تحقيق هدف الـ ٧ في المائة بنهاية العقد الحالي ومع مراعاة الشكل الذي تم التوصل به للاتفاق ، الى زيادة مساعدات التنمية الرسمية التي تقدمها زيادة كبيرة وفعالة وان تتعهد البلدان المانحة التي لم تقبل حتى الآن مفهوم هذا الهدف بالعمل على ان تزيد تدريجياً وعلى نحو كبير من تدفقات مساعدات التنمية الرسمية آخذة في الاعتبار أهمية رفع مستويات القيمة الحقيقية لهذه التدفقات . وسوف تزداد جهود البلدان المانحة ، ضمن اطار المشاركة المتساوية في جهودها ، كلما انخفض أداؤها .

٢١ - ان تزيد الوكالات بقدر كبير من جهودها في مجال التنمية الريفيه ضمن اطار مسؤوليات الوكالة عن أنشطة محددة كما أشير اليه بالقرار ٢ لمؤتمر الاغذية العالمي وضمن اطار جهاز التنسيق الذي أنشأته اللجنة الادارية للتنسيق .

٢٢ - ان تقدم الحكومات والوكالات الدولية دعماً كبيراً لتنفيذ منهج الاحتياجات الأساسية كما وافق عليه مؤتمر العمالة العالمي لمنظمة العمل الدولية .

الجلسة الخامسة والأربعون

٢٤ حزيران / يونيو - ١٩٧٧

(٤) مع الاعتراف بالقرارات المسجلة في هذا الشأن في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، المعقود في باريس .

Blank page

Page blanche

الباب الثاني

سير اجراءات عمل المجلس

المساءل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

- [illegible]

(٥) للاطلاع على تقرير الاجتماع التحضيري ، أنظر الوثيقة WFC/46 .

المصرية (أنظر الوثيقة (WFC/L.37)) . وقد أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للسيد / مرعي لقيادته الكفء للمجلس طوال العامين الماضيين .

٩ - واستمع المجلس الى بيان من مندوب الاتحاد الدولي لجمعية طلاب الطب (منظمة غير حكومية) وامانة الشباب العالمي عن رفاهية الاسرة والتنمية ، والذي أبلغ فيه المجلس عن عزم بعض المنظمات الطلابية غير الحكومية عقد مؤتمر دولي للطلاب في ١٩٧٨ يتناول موضوع الأغذية والتنمية . وطلب من الحكومات تأييد اشتراك الشباب في مشاكل العالم الغذائية ومساعدة المشروع بأكبر قدر ممكن . وأعرب الرئيس عن تقدير المجلس لهذا الاهتمام بأعماله .

باء - الوثائق

١ - ترد في المرفق الثالث لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على الدورة الثالثة للمجلس .

جيم - أعضاء المجلس

١١ - يتألف المجلس حاليا من الدول الأعضاء التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	تشاد *	كينيا *
السوفييتية ***	جامايكا ***	مدغشقر ***
الارجنتين **	رواندا **	مصر *
استراليا **	ساحل العاج ***	المكسيك **
المانيا (جمهورية - الاتحادية) **	سري لانكا *	المملكة المتحدة لبريطانيا
اندونيسيا **	السويد *	العظمى وايرلندا
ايران *	الصومال **	الشمالية *
ايطاليا *	غواتيمالا ***	موريتانيا ***
باكستان ***	فرنسا ***	نيجيريا ***
بنغلاديش **	الفلبين ***	هنغاريا *
بولندا ***	فنزويلا *	الولايات المتحدة الأمريكية **
تايلند **	كندا **	اليابان *
ترينيداد وتوباغو **	كوبا ***	يوغوسلافيا **

* تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

*** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

دال - الحضور

١٢- حضر الدورة جميع أعضاء المجلس فيما عدا غواتيمالا وجامايكا ورواندا . وبالإضافة الى ذلك كان هناك ممثلون عن الدول والمنظمات التالية :

دول غير أعضاء في المجلس

اسبانيا	زامبيا
اسرائيل	السنغال
الامارات العربية المتحدة	السودان
البرازيل	سويسرا
بلجيكا	شيلي
بنما	غامبيا
بوليفيا	غانا
تونس	الكرسي الرسولي
جمهورية تنزانيا المتحدة	النرويج
جمهورية فييت نام الاشتراكية	نيوزيلندا
جمهورية كوريا	هولندا
رومانيا	اليونان
زائير	

أجهزة الامم المتحدة :

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة
مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة
برنامج الامم المتحدة للتنمية
مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
برنامج الاغذية العالمي
الجماعة الاستشارية لانتاج الاغذية والاستثمار في البلدان النامية

الوكالات المتخصصة :

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
اليونيسكو
منظمة الصحة العالمية
المصرف الدولي

المنظمات الدولية الحكومية

مصرف التنمية الآسيوي
المجتمع الاقتصادي الأوروبي
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي

المنظمات غير الحكومية

جمعية البهائيين الدولية
كبير
الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية الكاثوليكية (كاريتاس)
الجمعية الأمريكية للعمالة الدولية
المجلس الدولي للرى والصرف
الاتحاد الدولي لجمعيات طلاب الطب
المعهد الدولي لأبحاث الأرز
رابطة جمعيات الصليب الأحمر
مركز جنوب شرق آسيا لتنمية الأسماك

هـ - أعضاء المكتب

٣ - ١ - انتخاب المجلس الاعضاء التالية أسماؤهم :

الرئيس
السيد ارتور تانكو (الفلبين)
نواب الرئيس :
السيد جيرميا ناياجا (كينيا)
السيد جورج بالا سيوس تريبينو (المكسيك)
السيد فلاديمير ستيتيتيك (يوغوسلافيا)
المقرر :
السيد روجر بول (كندا)

واو - جدول الأعمال

٤ - ١ - أقر المجلس لهذه الدورة جدول الأعمال الآتي (WFC/49) :

- ١ - افتتاح الدورة .
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

- ٣ - قرار جدول الأعمال .
- ٤ - الاجراء الذى أوصى به الاجتماع التحضيرى بشأن النظام الداخلى فى ضوء القرار ١٢٠/٣١ للجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ٥ - توصية الاجتماع التحضيرى بشأن تقييم حالة الأغذية فى العالم واحتمالاتها ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأغذية العالمى والجمعية العامة .
- ٦ - مناقشة وبحث توصيات الاجتماع التحضيرى بشأن :
(أ) زيادة انتاج الأغذية فى البلدان النامية بما فى ذلك استخدام المدخلات الزراعية ؛
(ب) النظام الدولى للأمن الغذائى ؛
(ج) المعونة الغذائية ؛
(د) سياسات وبرامج لتحسين التغذية ؛
(هـ) تجارة الأغذية .
- ٧ - السياسات والتدابير الموحدة لاستئصال الجوع وسوء التغذية .
- ٨ - أولويات لكى يبحثها المجلس فى دوراته المقبلة .
- ٩ - موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة .
- ١٠ - توصيات وتقرير المجلس الى الجمعية العامة .

الفصل الثاني

التدابير التي أوصى بها الاجتماع التحضيري بشأن النظام الداخلي في ضوء القرار ١٢٠/٣١ للجمعية العامة للأمم المتحدة

١٥- في ضوء قرار الجمعية العامة رقم ١٢٠/٣١ ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ وافق المجلس على توصية الاجتماع التحضيري (WFC/46) الجزء ٢ ، الفقرة (١) ، وقرر :

(أ) الاستعاضة عن تعبير " الامين التنفيذي " بتعبير " المدير التنفيذي " في النظام الداخلي (٦) و

(ب) الاستعاضة عن النص الحالي للبند ٢٣ (١) بالنص التالي :

" ١ - يعين المدير التنفيذي للمجلس بواسطة الامين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع أعضاء المجلس والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وذلك لمدة أربع سنوات مع مراعاة مبدأ الدورة الجغرافية " .

١٦- كرر مندوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية موقف حكومته كما عرض عند الموافقة الاجماعية على القرار رقم ١٢٠/٣١ للجمعية العامة ، وهو أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لم يعترض على القرار على اعتباره لن يشكل أى أعباء مالية اضافية على الموازنة الدورية للأمم المتحدة وعلى اعتبار أن أمانة مجلس الأغذية العالمي ستضم عددا قليلا من الموظفين .

(٦) البنود المعنية هي : (٢) ١ ، (٢) ٢ ، (٢) ٢ ، (٤) ، (٤) ، (١) ٥ ، (٢) (ب)

(٥) ، (٣) ، (٣) ٧ ، (١) ٨ ، (١) ١٢ ، (٢) ٢٣ ، (١) ٢٤ ، (٦) ٢٦ ، (٢) ٢٧ ، (٣) ٤٤ .

الفصل الثالث

تقييم وضع الاغذية العالمي واحتمالاته

١٧- وافق المجلس على توصيات الاجتماع التحضيري بالنسبة لهذا البند ووافق على استخدام—ه كأساس وكيان يستند عليه بحث البنود الاخرى .

١٨- رأى الاجتماع التحضيري أن الوثيقة Add.1 و WFC/34 التي أعدها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالتعاون مع أمانة مجلس الأغذية العالمي ، تمثل تقييما واقعيا وموضوعيا لوضع الأغذية العالمي واحتمالاته ، مع تعرضها للتعليقات التالية ، كأساس سليم لبحث البنود الجوهرية الفردية من جدول أعماله .

١٩- تعتبر زيادة انتاج الاغذية بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٧٦ على المستوى العالمي أكبر نسبة تتحقق منذ عام ١٩٧٣ . وحققت البلدان النامية في مجموعها نسبة ٣ في المائة زيادة وحققت اقتصاديات السوق النامية ٤ في المائة وقد ازداد انتاج الغلال العالمي بنسبة ٩ في المائة فوصل الى رقم قياسي جديد وذلك على الرغم من أن انتاج الأرز كان أقل قليلا من مستوى عام ١٩٧٥ القياسي .

٢٠- ومع ذلك بينما كانت التحسنات التي طرأت على انتاج الأغذية في العامين الماضيين مشتركة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ولم توزع بالتساوي على الجميع ولا يزال الاتجاه الأساسي البعيد المدى في انتاج الأغذية في البلدان النامية غير مرض . ووصل متوسط النمو السنوي العالمي في ١٩٧٠ - ١٩٧٦ الى ٢٠ في المائة . وقد ارتفع متوسط الزيادة السنوية في انتاج الأغذية في البلدان النامية الى ٢٦ في المائة في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ . ولا تزال هذه النسبة فيما يتعلق بهذه البلدان بصفة عامة أقل من نسبة الـ ٤ في المائة المتفق عليها في مؤتمر الأغذية العالمي ولا يزال اتجاه انتاج الأغذية في معظم بلدان المجزأ الغذائي النامية أكثر بعثا على القلق نظرا لأن انتاجها من الأغذية في السبعينات لم ينم الا بمعدل ٢ في المائة تقريبا فقط مما أدى الى مزيد من الانخفاض في انتاجها من الأغذية بالنسبة للفرد .

٢١- تم عرض اقتراح بأن تكون التقارير المقبلة عن وضع الأغذية العالمي أكثر تحديدا فيما يتعلق باستخدام البيانات الاحصائية . وينبغي بصفة خاصة ان تقدم الفقرة ٢٠ من الوثيقة WFC/34 معلومات أكثر شمولاً عن انتاج الحبوب في الاتحاد السوفياتي . وطبقا للبيانات الرسمية لا تحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فان انتاج كل أنواع الحبوب في الاتحاد السوفياتي كان ٢٢٢ مليون طن عام ١٩٧٣ و ٢٢٣ مليون طن في عام ١٩٧٦ .

الفصل الرابع

تدابير متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأغذية العالمي والجمعية العامة

- ٢٢- وافق المجلس على توصيات الاجتماع التحضيري بالنسبة لهذا البند ووافق على استخدامه كأساس وكبيان يستند عليه عند بحث البنود الأخرى .
- ٢٣- بحث المجلس تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأغذية العالمي والقرارات المتعلقة به والتي اتخذتها الجمعية العامة استنادا الى تقرير للأمانة (WFC/35) .
- ٢٤- لاحظ المجلس أنه قد تحقق بعض التقدم في عام ١٩٧٦ فازداد انتاج الأغذية زيـــــادة حادة وتحسنت المعونات الغذائية بالتدريج وازداد الاحساس بمشكلة الأغذية في كثير من المحافل الدولية وتحققت بعض البدايات الايجابية في مجالات مختلفة خاصة مشروعات الانماء الريفي لا ستئصال الفقر .
- ٢٥- ولكن التقدم في مجالات أخرى كان بطيئا . وظلت الزيادات في انتاج الأغذية في كثير من أفقر البلدان النامية غير كافية واستمرت وارداتها من الأغذية مرتفعة . وازداد انتاج الأسمدة وانخفضت أسعارها ولكن البلدان الأكثر فقرا لم تتمتع بالقدر الكافي من امدادات الأسمدة . ولا تزال الزيادات الاخيرة في انشاء مصانع الأسمدة في البلدان النامية غير كافية لمواجهة احتياجاتهم البعيدة المدى .
- ٢٦- تحسنت المعونة الغذائية الى حد ما ولكنها لا تزال غير مستقرة وأقل من الهدف المحدد وهو عشرة ملايين طن . ولقد ازداد انتاج الحبوب زيادة كبيرة في عام ١٩٧٦ ، خاصة مخزونات القمح ، ولكن لم تبدل جهود منسقة لتحويلها الى الاحتياطي الذي يساهم في الأمن الغذائي العالمي . وكان هناك تقدم محدود في المفاوضات الخاصة بتحرير واستقرار تجارة الاغذية . وقد بذلت وكالات الأمم المتحدة جهودا لتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر بشأن التغذية ولكن لا بد من تكثيف الأعمال بدرجة كبيرة اذا أريد تحقيق درجة كبيرة من تخفيض سوء التغذية . وذكرت بعض الوفود أنه لم يتحقق أى تقدم في تنفيذ القرار رقم ١٤ بشأن تخفيض الانفاق العسكري بغرض زيادة انتاج الأغذية .
- ٢٧- واجهت الكثير من وكالات الامم المتحدة ، في محاولتها تنفيذ قرارات مؤتمر الأغذية العالمي نقضا في مواردها لتمويل المساعدات الفنية وغيرها من المساعدات لمعاونة البلدان النامية على معالجة مشاكلها الغذائية .
- ٢٨- وافق المجلس على ضرورة بدء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لأعماله بدون تأخير آخر . وينبغي ألا توقع الحكومات على الاتفاقية فقط وانما أيضا تتخذ الخطوات التشريعية والمؤسسية اللازمة للتصديق عليها على أمل أن يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتمويل أول مشروعاته خلال عام ١٩٧٧ .

٢٩- استعرض رئيس مجلس الاغذية العالمي في هذا السياق الخطاب الموجه من السيد /عبدالمحسن السديري رئيس الهيئة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعبر فيه عن أمله في أن يناشد الوزراء المشتركون في الدورة حكوماتهم التصديق على اتفاقية انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أقرب وقت ممكن .

٣٠- أكدت بعض الوفود على ضرورة تركيز الانتباه على الاحتفاظ بمعدل عال من النمو في انتاج الاغذية أكثر من تركيزها على تحسين مخزون الغلال وذلك لأن زيادة انتاج الاغذية له أسبقية أولى في حل مشاكل الاغذية في العالم بصفة دائمة .

٣١- اقترحت عدة وفود على الأمانة أن تضع في تقاريرها المقبلة حول تدابير المتابعة معلومات أكثر تحديدا عن أنشطة الحكومات في تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الاغذية العالمي والجمعية العامة وعن معونات الاغذية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة الى حركات التحرير في افريقيا الجنوبية والبلدان المستقلة حديثا والسكان الذين يتأثرون بالحروب الأهلية بالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالمسائل التي لا تتناولها جداول أعمال دورات مجلس الاغذية العالمي المقبلة .

الفصل الخامس

السياسات والتدابير الموحدة لاستئصال الجوع وسوء التغذية

٣٢ - وافق المجلس على أن يكون موضوع الدورة الثالثة هو " السياسات والتدابير الموحدة لاستئصال الجوع وسوء التغذية " وبحث الجوانب التالية منه :

ألف - زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية بما في ذلك استخدام المدخلات الزراعية

٣٣ - نظر المجلس في هذه المسألة استنادا الى تقرير المدير التنفيذي WFC/36 وتقرير الاجتماع التحضيري للدورة الثالثة WFC/46 وكجزء من برنامجه الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية . وأكـد المجلس من جديد على مشكلة زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية على اعتبار أن هذا هو الحل الأساسي والدائم لمشكلة الغذاء ، واعترف ان هناك حاجة الى زيادات ضخمة في إنتاج الاغذية في بلدان الاولوية الغذائية بوجه خاص . وتحتاج بلدان الاولوية الغذائية الى مساعدات خاصة بسبب خطورة مشاكلها الغذائية ، ومصادرها المحدودة والكوارث الطبيعية التي كثيرا ما تبتلى بها ، كما يلزم أن تلقى هذه البلدان معاملة خاصة من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة .

٣٤ - ومن خصائص بلدان الاولوية الغذائية (٧) الانخفاض الشديد جدا في معدلات انتـاج الأغذية ، والنقص الشديد في التغذية ، والاعتماد الشديد على الزراعة ، وانخفاض دخل الفرد ، والعجز الكبير في المواد الغذائية ، والمشاكل الخطيرة في موازين مدفوعاتها . ولقد ظل معدل الزيادة في إنتاج الأغذية في هذه البلدان ٢ في المائة سنويا أو أقل في العقد الماضي كما أن معدل نصيب الفرد من الانتاج الغذائي لا يزال سلبيا .

٣٥ - قبل المجلس الهدف المحدد للنمو في إنتاج الاغذية في بلدان الاولوية الغذائية والمحدد بنسبة ٤ في المائة سنويا على الأقل . وسلم بأنه من أجل تحقيق مثل هذا المعدل في انتـاج الأغذية فإنه يلزم ادماج الاستثمارات الداخلية والخارجية ، ودعا المجلس بلدان الاولوية الغذائية الى استحداث او زيادة تطوير خطط محددة . وطلب المجلس من وكالات الأمم المتحدة المناسبة والبنوك الإقليمية توفير مثل هذه المساعدات التي قد تطلبها هذه البلدان من أجل تحقيق هذا التخطيط .

(٧) أعربت بعض الوفود عن تحفظاتها ازاء المعايير المستخدمة في تحديد هذه البلدان وكذلك ازاء استخدام قائمة بلدان معدة على اساس هذه المعايير .

٣٦ - تم مناقشة حجم الجهد المالي الخارجي اللازم لتحقيق الهدف الأدنى وهو ٤ في المائة وذلك على أساس تقديرات أمانة المجلس للتدفقات من المصادر الخارجية البالغة ٨٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة سنوياً بأسعار ١٩٧٥ ، والتي يلزم الحصول منها على ٦٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة بشروط ميسرة . وقد تؤدي هذه المصادر الخارجية الى تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات الداخلية من جانب بلدان الأولوية الغذائية . وادرك المجلس ان هناك حاجة الى تجربة تعاونية في التنمية تساهم فيها بأكثر ما تستطيع بلدان الأولوية الغذائية والبلدان والمؤسسات التي تقدم لها العون . وكان هناك احساس انه ينبغي على البلدان والمؤسسات التي تقدم المعونة ان تزيد بشكل كبير من نسبة المنح في مساعداتها . وكان الهدف الأدنى المقترح في هذا الشأن هو ٨٦ في المائة . كما كان هناك تأييد كبير لزيادة استخدام الوكالات المتعددة الأطراف في عملية التنمية .

٣٧ - كان هناك اتفاق عريض على ان زيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية يلزم أن يصاحبها التزام سياسي وتغييرات اجتماعية ومؤسسية داخل وبين البلدان . كما أن ذلك يتطلب تنمية اقتصادية سريعة تدعمها تنمية ريفية وبرامج للاحتياجات الأساسية ، واقترحت بعض الوفود ان بعض الموارد المطلوبة يمكن توفيرها عن طريق خفض الانفاق العسكري .

٣٨ - سلم المجلس بأن بذل جهد كبير لزيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية سوف يحتاج الى تأييد من جانب البرامج وذلك لتحديد الحد الأدنى من المدخلات الزراعية . ويلزم توفير اجزاء من هذه المدخلات لبلدان الأولوية الغذائية بشروط ميسرة ، وللبلدان النامية الأخرى بشروط تتناسب مع ظروفها الاقتصادية . وتم استعراض دور البلدان المانحة والوكالات الدولية في توفير هذه المدخلات وتم التقدم بمقترحات محددة لهم . اما موضوعات تطوير البذور ، وتوفير الأسمدة ، وخفض فواقد الحصاد وما بعد الحصاد ، فقد حظيت باهتمام خاص . وعرضت رومانيا استضافة اجتماع تعقده البلدان النامية لبحث مسألة التعاون من أجل الاسراع في نمو انتاج الأغذية .

باء - النظام الدولي للأمن الغذائي

٣٩ - ناقش مجلس الأغذية العالمي مسألة الأمن الغذائي العالمي على أساس الوثائق WFC/37 و WFC/44 و WFC/46 وكجزء من برنامجه لاستئصال الجوع وسوء التغذية . وفي هذه الوثائق أكد المجلس بصفة خاصة على الفرصة الفريدة المتاحة لانشاء احتياطي من الحبوب التي يتيحها وجود مخزونات كبيرة من الحبوب نتيجة للانتاج الزائد لعام ١٩٧٦ . كما حذر من مخاطر مثل عدم ايجاد احتياطي والانخفاض السريع في أسعار الحبوب الذي يؤدي الى تخفيضات في الانتاج واطعام المواشي بالحبوب الغذائية وجوانب سوء الاستخدام الأخرى . وهذه الاعمال قد تقلل من المخزونات القائمة قبل التوصل الى اتفاقية أكثر رسمية بشأن الاحتياطي . ولقد قدمت بعض الاقتراحات بانه ينبغي على البلدان التي تحتفل حالياً بهذه المخزونات ان تبذل جهوداً خاصة لتحويل جزء من هذه المخزونات الى الاحتياطي القومي خلال عام ١٩٧٧ وانه ينبغي القيام بمبادرات نهائية للتوصل الى اتفاقية دولية جديدة للحبوب تتضمن احكاماً كافية للاحتياطي بحلول

شهر تموز/يوليه ١٩٧٨ . كما اقترحت الوثائق ان تنعكس العناصر الرئيسية للتصهد الدولي للأمن الغذائي العالمي في اتفاقية دولية جديدة للحبوب بما يضمن مصالح البلدان النامية ويضمن الأمن الغذائي العالمي كما يضمن استقرار الأسعار والامداد . وقد طلب من البلدان المانحة المحتملة أن توافق على انشاء احتياطي طوارئ دولي بخمسمائة الف طن من الغلال بنهاية عام ١٩٧٧ .

٤ - وعند مناقشة هذه الوثائق اشارت بعض البلدان المصدرة للحبوب الى انها قد اتخذت اجراءات لتطوير بعض التدابير الخاصة بالاحتياجات القومية . ووصفت الولايات المتحدة بالذات النظام الذي بدأته حديثا للاحتياطيات القومية للحبوب وشرحت انه يمكن دمج هذه الاحتياطيات في نظام دولي للاحتياطيات القومية من الحبوب عند الاتفاق على مثل هذا النظام . وشعرت هذه البلدان المصدرة للحبوب ان البلدان المستوردة تقع عليها مسؤولية مساوية لبناء احتياطيات وان المكان المناسب لوضع خطوط لمثل هذا الاحتياطي من الحبوب هو محفل المفاوضات التقليدية . ولقد وردت الاشارة ايضا الى الحاجة الى التمييز بين اجراء الاستقرار وتدابير المعونة الغذائية للاحتياطي وذلك بالاضافة الى تعقد المعايير التي ينبغي ان تساهم مختلف البلدان وفقا لها في تمويل وإدارة الاحتياطي . ولقد شعرت البلدان المصدرة للحبوب ايضا انه على الرغم من ان البلدان المستوردة ملتزمة بالاحتفاظ باحتياطي الا انه لا يبدو انها مستعدة لتحمل مثل هذه المسؤولية . ولقد تم التعبير عن القلق بشأن التخفيضات الأخيرة في مزارع القمح في مناطق الانتاج الرئيسية نتيجة لانخفاض الاسعار وبرز الأمل في اتخاذ قرار مبكر بشأن الاحتياطي لتجنب تكرار أزمة الاغذية التي حدثت في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ . واذ كانت المفاوضات الخاصة باتفاقية دولية جديدة للحبوب سوف تدور في محافل أخرى فقد تم التعبير عن وجهة النظر بأن مجلس الأغذية العالمي هو المحفل المناسب لوضع الأسس التي ينبغي ان تكون موضوعا لمناقشة تفصيلية في هذه المحافل .

٤١ - اشارت بعض البلدان الأخرى المصدرة للحبوب الى انه ينبغي عدم الاضرار بنتائج مفاوضات ترتيبات القمح الدولية وأشار الى انها تحتفظ بمستويات من التخزين بما يسمح لها بتغطية كلاً من التزاماتها تجاه المعونات الغذائية والتجارة التقليدية ولذلك ليس من اللازم بالنسبة لها تحويل المخزونات الى احتياطي دولي قبل عقد اتفاقية القمح الدولية الجديدة . وأشارت عدة وفود الى القرار ١٧ لمؤتمر الأغذية العالمي كأساس لمساهماتهم في الأمن الغذائي العالمي مع التسليم بالطبيعة الاختيارية لهذه الاجراءات وبسيادة الدول المعنية .

٤٢ - وكان هناك اتفاق عام على ان اسعار السوق هي مؤشر هام لإدارة الاحتياطي ، وقد ورد الذكر ايضا الى قيمة الأمن الغذائي العالمي بالنسبة لاجراءات الاستقرار الأخرى بخلاف الاحتياطيات خاصة تلك التي يمكن ان تضمن استمرار الانتاج والاستهلاك ليس فقط للغلال وانما ايضا للاسماك ومصادر الغذاء الأخرى .

٤٣ - عبرت البلدان المستوردة من بين البلدان المتقدمة النمو ، دون ان تقدم اي مقترحات ذات ثقل ، عن عدم موافقتها بصفة خاصة على وجهات النظر التي عبرت عنها البلدان المصدرة كما أعربت عن وجهة نظرها بأنه ينبغي على مجلس الأغذية العالمي ان ينتظر نتائج المفاوضات حول مسألة الاحتياطيات وترتيبات الحبوب الجديدة التي كانت في المحافل الدولية الأخرى .

٤٤ - أوصى المجلس بسرعة عقد ترتيبات دولية جديدة للحبوب قبل تموز/يوليه ١٩٧٨ وشجعت البلدان النامية المستوردة بعقد بانه ينبغي على الترتيبات الجديدة ان تتضمن انشاء احتياطي بحجم يعادل ١٧ أو ١٨ في المائة أو ما يعادل شهرين من الاستهلاك السنوي العالمي . وفضلت هذه البلدان ايضا ان تشترك كل البلدان المصدرة والمستوردة في التكاليف ووضع أحكام خاصة للبلدان النامية .

٤٥ - طلب المجلس من المكتب ومن المدير التنفيذي اجراء مشاورات مع حكومات البلدان الرئيسية المصدرة للأرز وكذلك مع الاونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة ومجلس القمح الدولي والمنظمات الأخرى لتقييم مدى الاهتمام بامكانية الدخول في مفاوضات تؤدي الى عقد اتفاقية دولية للأرز . وينبغي على مثل هذه الاتفاقية ان تتضمن احكاما لاستقرار اسواق الأرز العالمية وزيادة انتاج الأرز في البلدان النامية وتوسيع تجارة الأرز . وسيتم ايضا ضمن سياق هذه المفاوضات مناقشة الاسلوب المناسب للتفاوض . واذ تم التوصل الى نتيجة ايجابية لهذه المشاورات فعلى الرئيس ان يطلع المحفل المعني باهتمام البلدان الاعضاء في مجلس الأغذية العالمي ببدء المداولات المؤدية لهذه المفاوضات .

٤٦ - ساندت عدة بلدان انشاء احتياطي طوارئ دولي بخمسائة الف طن . وأعلنت الولايات المتحدة عن عزمها المساهمة بـ ١٢٥ طن وأشارت كندا وأستراليا الى انهما تدرسان هذه القضية وانهما سوف تعلنان قريبا عن قرارهما بشأن المساهمة في هذا الاحتياطي .

جيم - المعونة الغذائية

٤٧ - بحث المجلس هذه المسألة في ضوء تقرير المدير التنفيذي (WFC/38) وكجزء من برنامج لاستئصال الجوع وسوء التغذية . وقد أولى المجلس اهمية لموضوع تحقيق الهدف الأدنى السنوي وهو ١٠ مليون طن من الحبوب كمعونة غذائية تقدم على اساس التخطيط المسبق ، وهو الهدف الذي أوصى به مؤتمر الاغذية وأعرب المجلس عن أمله في ان يتحقق هذا الهدف خلال ١٩٧٧/١٩٧٨ بالرغم من ان بعض الحكومات اشارت الى وجود اتجاه الى التمسك بشدة بالأرقام واقترحت ضرورة اتخاذ اجراء افضل يتمشى مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية من المعونة الغذائية . وأكدت الولايات المتحدة انها ستبذل كل الجهود لاستمرار اجمالي معدل المعونة الغذائية التي تقدمها بما يتمشى مع نصيبها العادل في هدف العشرة ملايين طن ، وانها ستحافظ على هذا المعدل من المعونة الغذائية حتى في سنوات عدم وفرة الامدادات . واعلنت استراليا انها ستزيد معدل معونتها الغذائية من ٢٥٠ طن من القمح الى ٤٠٠ طن في غضون أعوام قلائل . وكان هناك اقتراح بان تقوم بلدان اخرى بالمساهمة في المعونة الغذائية بالاضافة الى البلدان المانحة التقليدية .

٤٨ - دارت مناقشة حول ضرورة ألا يكون للمعونة الغذائية اثر عكسي على الانتاج في البلدان المستفيدة او على اسعار السوق او على صادرات البلدان النامية من الاغذية . وكان هناك احساس بانه من الضروري ان تصل البلدان النامية الى حالة الاكتفاء الذاتي من الامدادات الغذائية في

وقت قصير . كما تم التعبير عن الحاجة الى زيادة استخدام المعونة الغذائية كأداة للتنمية وذلك عن طريق المساندة طويلة المدى لمشروعات التنمية الزراعية . وأشارت بعض البلدان المانحة الى انه—ا تقوم باستعراض الوسائل التي تجعل من معوناتنا الغذائية مساهمة قصوى في التنمية وبخاصة فـي البلدان الأكثر فقرا . وأشارت بعض الوفود الأخرى الى ان مساعداتها تقدم أساسا عن طريق—الاتفاقيات الثنائية الحكومية ، وأعربت عن استعدادها لتقديم المزيد من المساعدات .

٤٩ - كانت هناك تساؤلات عن المعايير المنخفضة لدخل الفرد من اجل تقرير أحقية البلدان من المعونة الغذائية . وهذا يستبعد البلدان النامية التي يرتفع معدل دخل الفرد فيها والتي لا تزال في حاجة الى المعونة الغذائية للقطاعات الأكثر فقرا من السكان بها . ومن الأفضل ان تكون هناك معايير أكثر دقة .

٥٠ - كان هناك تأييد على نطاق واسع للتخطيط المسبق للمعونة الغذائية من جانب البلدان المانحة والبلدان المستفيدة ولكن كان هناك اقتراح بان يكون هذا التخطيط مرنا طالما ان احتياجات البلدان من المعونة تتغير من عام الى عام وانه ينبغي الا تنظر البلدان المانحة الى المعونة الغذائية بانها عملية للتخلص من الفائض ، كما ينبغي على البلدان المستفيدة ان تضمن ان المعونة الغذائية تستخدم بطريقة فعالة في الأغراض الأساسية .

٥١ - كان هناك اجماع عام بانه ينبغي التفاوض بشأن وضع اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية بالاقتراح مع اتفاقية جديدة للحبوب . وكان هناك احساس لدى البلدان المانحة انه من غير المناسب في هذه المرحلة ربط هدف العشرة ملايين طن ربطا مباشرا بالمعدل الممكن للالتزامات في اطار مثل هذه الاتفاقية . ورأت بعض الوفود انه ينبغي توجيه نسبة أكبر من المعونة الغذائية عن طريق برنامج—الأغذية العالمي وأشارت بعض البلدان انه بالرغم من انه ليس لديها اعتراض من حيث المبدأ على ذلك الا انها لا ترغب في الاضرار بموقفها ازاء نصوص اتفاقية المعونة الغذائية التي لم تناقش بعد . وأشار المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الى انه لا ينبغي النظر الى التبرعات المعقودة لفترة—عامين على انها قابلة للتبادل مع الالتزامات التي يضطلع بها بمقتضى اتفاقية للمعونة الغذائية .

٥٢ - كان هناك اتفاق عام بانه ينبغي زيادة التيسيرات في المعونة الغذائية . وكان هناك ايضا احساس بانه ينبغي تقديم المعونة الغذائية الى أقل البلدان نموا على شكل منح ، بيد انه كـان هناك اقتراح بان المعونة الغذائية ليست هي الحل المناسب للبلدان التي تواجه صعوبات فـي موازين مدفوعاتها .

٥٣ - كانت هناك دعوة الى زيادة المساهمات النقدية في برنامج الأغذية العالمي من اجل زيادة مشتروات البلدان النامية من السلع ولتغطية تكاليف الشحن . كما تم تقديم مقترحات تتعلق بمستقبل ادارة لجنة سياسات وبرنامج المعونة الغذائية .

دال - سياسات وبرامج تحسين التغذية

٥٤ - نظر المجلس في هذه المسألة على أساس الوثيقتين WFC/41 و WFC/46 وكجزء من برنامج—ه الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية . وكان هناك تأييد قوى لهذا التناول العريض لمشكلة—التغذية في إطارها الاجتماعي والاقتصادي والاعتراف بأن زيادة إنتاج الأغذية والتنمية الاقتصادية، وهما عنصران هاما في استئصال الجوع وتحسين التغذية ، ليستا كافيتين في حد ذاتهما لتحقيق هذه الغاية في الوقت الذي لا تتمكن فيه الشعوب من الحصول على الأغذية الكافية بسبب البطالة أو الفقر . كما شدد المجلس على أهمية إدخال تحسينات على التغذية بوصفها هدفا رئيسيا في التنمية القومية ، بيد أنه كان هناك إحساس بأن التوصيات الخاصة بالتغذية والتي اقترحها الاجتماع التحضيري لا تعكس بصورة كافية ضخامة مشكلة التغذية ، وأنه يبدو أن هذه التوصيات تبالـغ في التأكيد على برامج التغذية التطبيقية .

٥٥ - تم الاعتراف بأهمية دور منظمة الأغذية والزراعة في جهود منظمة الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة الحكومات في وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بتخفيض الجوع وتحسين التغذية . وأبلغ مندوب منظمة الأغذية والزراعة المجلس ، أنه في ضوء توصيات الاجتماع التحضيري لمجلس الأغذية العالمي تم اطلاع مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٧٧ على—هذا الاعتراف . كما أشار أيضا مندوب منظمة الأغذية والزراعة إلى اقتراح لجنة التنسيق الإدارية الخاص بالترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتغذية والتي من المقرر أن يبحثها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والستين في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وهو الاقتراح الذي يهدف إلى تحسين تنسيق أنشطة التغذية في إطار منظمة الأمم المتحدة .

٥٦ - اقترح رئيس المجلس ، استجابة لرغبة أعضاء المجلس ، أن يشترك المكتب بشكل مباشر وعلى مستوى عال في إجراءات التغذية التي اقترحها المجلس . وتمشيا مع الدور الموكل لمجلس الأغذية العالمي للأمم المتحدة ، ستكون مهمة المكتب المساعدة في تنسيق أنشطة هذه الوكالات المسؤولة عن مشاكل التغذية والاسراع فيها . ويقوم المكتب ، كلما كان ذلك مناسبا ، بالتشاور مع الوكالات والحكومات المعنية لضمان التنفيذ السريع والفعال لتوصيات المجلس . كما يعمل أيضا بجديـة لتشجيع الوفاء بالالتزام السياسي والمالي الذي يتناسب مع حجم وأهمية مشكلة التغذية .

٥٧ - واستمع المجلس إلى خطاب للسيدة إميلدا رومولوز ماركوس سيدة الفلبين الأولى ومحافـلة مترو مانيل ، تناول التحدى الذي يشكله سوء التغذية . وقد ألقى هذا الخطاب نيابة عن سيـدة الفلبين الأولى رئيس المجلس الذي تكلم بوصفه ممثلا للفلبين . وأوجز الخطاب الجهود التي قامت بها الفلبين في التغذية وأكد على ضرورة تحسين التعاون الدولي في مجال التغذية . وأبـرز الخطاب منهج الفلبين الشامل تجاه التغذية والذي يتألف من (أ) جهود لدمـاج أهـداف استهلاك الغذاء والتغذية في مختلف قطاعات خطة التنمية طويلة الأجل في البلاد ، (ب) مجموعة متكاملة من برامج التدخل في التغذية ، (ج) الجهود الرامية إلى النهوض ببرامج تحسـين التغذية على الصعيدين الإقليمي والدولي عن طريق التعاون مع جامعة الامم المتحدة والمؤسسات الأخرى . وحثت حرم الرئيس ماركوس وكالات الامم المتحدة على بذل جهد كبير ومنسق لاستحداث

اساليب جديدة واكثر فاعلية لوضع وتنفيذ برامج وسياسات التغذية وعرضت ان تشارك تجربة بلادها مع الوكالات المعنية . وأكدت على الوضع الفريد الذي يتمتع به مجلس الأغذية العالمي وهو التعرف على أوجه القصور في الاعمال الخاصة بالتغذية التي تقوم بها مؤسسات منظومة الامم المتحدة والمجتمع الدولي وذلك بهدف تشجيع العمل في المناطق التي يرى المجلس ان العمل الحالي فيها غير كاف تماما ، وتعبئة التأييد السياسي والموارد المالية المطلوبة لجهد مركز كبير يقوم به المجتمع الدولي في مجال التغذية .

هـ - تجارة الأغذية

٥٨ - نذر المجلس في مسألة تجارة الاغذية على أساس تقرير المدير التنفيذي WFC/42 وكجزء من برنامجه الرامي الى استئصال الجوع وسوء التغذية ، واقترح التقرير ان تعدل البلدان المتقدمة سياساتها الزراعية والتجارية من اجل تسهيل زيادة انتاج الاغذية في البلدان النامية وتشجيع صادراتها الزراعية ، وان تضمن هذه السياسات حصول البلدان النامية على الواردات الغذائية واستقرار هذه الواردات . كما دعا التقرير ايضا الى سرعة تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية التابع للاونكتاد مع الاهتمام بوجه خاص بالمواد الغذائية والى ان تقوم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التابعة للغات ببحث اساليب محدودة تضمن للبلدان النامية ، في اطار التحرر التدريجي للتجارة ، فرصة متزايدة ومستمرة في الوصول الى الاسواق الغذائية والزراعية في البلدان المتقدمة النمو .

٥٩ - وأعربت البلدان النامية عن وجهة النظر القائلة بان موضوع تجارة الاغذية له اهمية كبيرة جدا بالنسبة لها في اطار عمل المجلس وانه يلزم بحث كيفية تحسين وسائل تصريف صادراتها باعتبار ان هذا عاملا هاما في حل مشكلة الاغذية . وان الكثير من البلدان النامية التي تعتمد على صادراتها من الاغذية والزراعة لاستمرار التنمية بها تشعر ان بعض البلدان المتقدمة النمو تقلل من الفرص التجارية للبلدان النامية وذلك عن طريق التشجيع المصطنع لانتاجها الداخلي وتقييد الواردات واعانة الصادرات . وطولب باتخاذ تدابير لضبط النفس من جانب هذه البلدان المتقدمة النمو بغية تصحيح هذه الحالة . وأشارت بعض الوفود الى انه قد يكون من المناسب ان يناقش المجلس العلاقة بين السياسات الداخلية والتجارة .

٦٠ - وذكرت بعض البلدان المتقدمة النمو انه على الرغم من ان سياستها الزراعية الداخلية قد تم وضعها اساسا بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية ، الا انها ايضا تأخذ في الاعتبار وبقدر المستطاع مشاكل البلدان النامية . وكان من رأى هذه البلدان وغيرها من البلدان المتقدمة النمو - وأن المحافل الدولية المسؤولة عن المسائل التجارية بوجه خاص هي أماكن أولى من المجلس بمعالجة هذه المسألة بالتفصيل .

الفصل السادس

أولويات لكي يبحثها المجلس في دورته المقبلة

- ٦١ - نظر المجلس في هذه المسألة على أساس توصيات واستنتاجات الاجتماع التحضيري ، وعلى أساس مذكرة من المدير التنفيذي (WFC/43) حول هذا الموضوع .
- ٦٢ - وكان ثمة اتفاق في الرأي على انه ينبغي ان يقتصر عدد المسائل الرئيسية في كل دورة على بند او بندان وتم الاتفاق ايضا على انه ينبغي أن تدرج القضايا محل الاهتمام المستمر للمجلس في تقرير متابعة محسن . وينبغي على هذا التقرير ان يقدم للمجلس استعراضا شاملا للمساءل ذات الأهمية المستمرة بالاضافة الى تقييم للأنشطة الاجمالية لوكالات الأمم المتحدة المعنية وان تركز ايضا على الاحتياجات الملموسة للبلدان النامية في حل مشكلاتها الغذائية .
- ٦٣ - حددت الامانة التعاون الاقليمي في معالجة مشكلات الأغذية والاصلاح الزراعي وأبحاث الزراعة الدولية كبنود أولوية محتملة تكون محل اهتمام المجلس في دوراته المقبلة . ولا حل الاجتماع ايضا البنود الاخرى التي اقترحت في الاجتماع التحضيري لبحثها مستقبلا بما في ذلك التغذية وتجارة الأغذية الدولية وخدمات دعم الأغذية مثل التخزين والرى والتحكم في الفياضانات وتحقيق توازن بين الأغذية والسكان والمدخلات الزراعية ونزع السلاح والتنمية .
- ٦٤ - وافق الاجتماع على ان يتولى المكتب النثر بعنى في الأولويات التي يثار فيها المجلس في دوراته المقبلة في ضوء نتائج الدورة الثالثة . ويطلب المجلس من المكتب ان يعد ، وفقا للنظام الداخلي لمجلس الأغذية العالمي البنود الرئيسية لجدول أعمال الدورة الرابعة للمجلس بعد التشاور مع البلدان الاعضاء . ويطلب المجلس ايضا من المكتب ، بمساعدة من الأمانة ، ان يحدد البنود التي يبحثها المجلس على أساس طويل الأجل ويعرض الموضوع على الدورة الرابعة لبحثه .

الفصل السابع

موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة

٦٥ - في الجلسة الحادية والاربعين للمجلس المنعقدة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٧ قام وزير الزراعة في الأرجنتين بالنيابة عن حكومته بدعوة المجلس الى ان يعقد دورته الوزارية الرابعة في بيونس آيرس .

٦٦ - استرعى الرئيس الانتباه الى دعوة أخرى قدمت للمجلس من حكومة السودان لعقد الدورة الوزارية الرابعة في الخرطوم .

٦٧ - في الجلسة الرابعة والاربعين المنعقدة في ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٧ أكد نائب وزير الزراعة في السودان للمجلس عرض حكومة السودان باستضافة الدورة الوزارية الرابعة في الخرطوم .

٦٨ - تكلم صاحب السعادة جورج بالاسيوتري فينيو نائب الرئيس ، نيابة عن حكومة المكسيك وذكّر المجلس بان المكسيك كانت قد دعت أصلاً الى عقد الدورة الوزارية الثالثة في المكسيك ولكنها فيما بعد سحبت الدعوة لصالح الفلبين ، وأوصى المجلس بفائدة هذا الاختيار وقال انه ينتظر تعليمات باحتمال تجديد دعوة حكومة المكسيك للدورة الوزارية الرابعة .

٦٩ - بيّن الرئيس ان نيجيريا ايضاً قد تدعو المجلس ولكن وفد نيجيريا أكد ان هذه الدعوة اذا جاءت فستكون للدورة الوزارية الخامسة .

٧٠ - قرر المجلس ان يتولى الرئيس بعد التشاور مع الحكومات التي ترغب في استضافة الدورتين الوزاريين الرابعة والخامسة ، اختيار موعد ومكان الجلستين بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة .

الفصل الثامن

توصيات وتقرير المجلس الى الجمعية العامة

ألف - تدليم الأعمال

٧١ - قرر المجلس في جلسته التاسعة والثلاثين المنعقدة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ أن ينشئ فريقا عاملا خاصا يتألف من المكتب وبنغلاديش وتشاد والمجر واندونيسيا واليابان ونيجييريا وترينيداد وتوباغو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لبحث نص مشروع بيان يرد في الوثيقة WFC/L.34 وقد أعدت الأمانة هذا النص بناء على تعليمات الرئيس ، وعلى اساس تقرير الاجتماع التحضيري (WFC/46) .

٧٢ - تلقى المجلس في جلسته الثالثة والاربعين المنعقدة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ نصا مقترحا من الفريق العامل WFC/L.42 و Add.1 ، وفي الجلستين المعقودتين يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٧ نظر المجلس في نص البيان واعتمده دون تصويت (للاطلاع على النص انظر الباب الاول من هذا التقرير) .

٧٣ - وفقا لقرار أعضاء المجلس (WFC/L.17 ، الفقرة ٦) تم توزيع مشاريع الاجزاء السردية للتقرير في الوثائق WFC/L.40 والاضافات ١ الى ٤ . وبعد ان تلقى المقرر التعديلات الخاصة بها ، قام بمساعدة الأمانة ، بوضع الفروع التي يتألف منها الباب الثاني من هذا التقرير في شكلها النهائي .

باء - ملاحظات على البيان

٧٤ - عند مناقشة ديباجة البيان في الجلسة العامة قال أحد الوفود مشيرا الى الفقرة السابعة التي تناولت مسألة نزح السلاح انه يرى ان المسألة سياسية في جوهرها اكثر مما ترتبط مباشرة بأهداف مجلس الأغذية العالمي .

٧٥ - عند الموافقة على البيان بالاجماع أوضح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية موقفه في البيان التالي :

" ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتفهم بعمق جهود البلدان النامية لتطوير اجراءات ضمن اطار مجلس الاغذية العالمي بهدف استئصال الجوع وسوء التغذية والتغلب على مشاكلها الغذائية .

" وان يقبل الاتحاد السوفياتي أهمية مقابلة أهداف البلدان النامية فانه لم يعترض على الموافقة على التوصيات والقرارات الأخرى التي اتخذها المجلس بالاجماع . وفي نفس الوقت فاننا نعتقد ان من غير الممكن تحقيق تحسن جذري في حالة الاغذية في البلدان النامية الا بتدعيم استقلالها السياسي والاقتصادي ضمن اطار النضال العام لهذه البلدان من اجل اعادة بناء كل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس من العدالة والديمقراطية

"وان حل كل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية بما في ذلك مشكلات الأغذية ، يعتمد اعتمادا مباشرا على مزيد من التقدم تجاه تدعيم السلام والأمن في العالم وحل مشكلة نزع السلاح . وقد تنشأ ظروف مؤاتية لأداء هذه المهمة عن طريق تخفيض الانفاق العسكري كخطوة أولى بنسبة ١٠ في المائة وفقا لقرار الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وقدّم الاتحاد السوفياتي مذكرة عن وقف سباق التسلح ونزع السلاح الى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وهو ما ينبغي ان يكون موضوعا للمفاوضات العملية في أقرب وقت ممكن بين الأطراف المعنية .

"ان الاتحاد السوفياتي يعرب عن استعداده لزيادة تطوير التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية في بعض المجالات مثل انتاج الأغذية ، مع الأخذ في الاعتبار الامكانيات الحقيقية لدى هذه البلدان التي يتم التعاون معها والتمسك بالأشكال والأساليب التي تلقى قبولا متبادلا أو تثبت فعاليتها اثنا عملية التعاون .

"ولم يعترض الوفد السوفياتي على اقرار التوصيات المتعلقة بالمعونة الغذائية والأمن الغذائي العالمي على اعتبار أن الاشتراك في هذه الاجراءات والجهود المرتبطة بهذه التوصيات على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف سيتم تنفيذها حرفيا طبقا لنصوص وروح قرارات مؤتمر الأغذية العالمي ، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة هذه الاجراءات والحقوق المتعلقة بسيادة الدول المشتركة .

"ولا يعتبر وفد الاتحاد السوفياتي أن احتياجات البلدان النامية التي كانت توجه نحو البلدان المتقدمة الرأسمالية ، وبخاصة الاحتياجات المتعلقة بانتقال جزء من اجمالي الانتاج القومي عن طريق المساعدات الاقتصادية الى البلدان النامية ، على أنها موجهة نحو الاتحاد السوفياتي . وكانت هناك اشارة الى ذلك في بيان الحكومة السوفياتية عن اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية والذي تم تقديمه في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

"ان رأى الاتحاد السوفياتي في اعادة بناء العلاقات الاقتصادية واعادة التجارة الدولية الى صورتها العادية وبخاصة تجارة الأغذية ، قد تم التعبير عنه في البيان المشترك الذي أصدرته البلدان الاشتراكية في أيار/مايو ١٩٧٦ في الدورة الرابعة للونكتاد ، وهذا الرأي هو بمثابة موقفنا بوجه عام وبالتفصيل ازا* كل النقاط التي تضمنتها قرارات الدورة الحالية لمجلس الأغذية العالمي .

"اما فيما يتعلق بقرارات مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد في باريس فان وفد الاتحاد السوفياتي مضطر الى أن يوضح أن موقف بلادنا ازا* هذا الموضوع قد تم التعبير عنه في البيان المشترك الذي أصدرته البلدان الاشتراكية في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين فيما يتصل بالتصويت على مشروع القرار الخاص بعمل المؤتمر المذكور أعلاه " .

" ان جمهورية بولندا الشعبية تقدم المساعدات المستمرة للبلدان النامية - في سعيها من أجل تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي . ولتحقيق هذه الأهداف فانه من الضروري تطوير اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة شعوبها وكذلك ادخال الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية بما في ذلك استصلاح الأراضي والاصلاح الزراعي ، وتحسين التعليم والخبرة الفنية ، والعمل على التوزيع العادل للدخل القومي . وانه من مهمة المجلس تناول هذه المشاكل لأن مجلس الأغذية العالمي هو جهاز لتقديم توصيات في مجال الأغذية والزراعة .

" ان تدعيم السلام وتوسيع التعاون السلمي بين كل البلدان له أهمية كبيرة لتقدمها الزراعي وتوفير حياة أفضل لشعوبها . وان حكومة بولندا ستزيد من تطوير التعاون المشترك المتبادل مع كل البلدان ضمن طاقاتها ، آخذة في الاعتبار المصالح الخاصة للبلدان النامية . ولهذا أدلينا بعدة بيانات في كثير من المحافل الدولية بما في ذلك دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها مثل الاونكتاد . ووفقا لهذه البيانات فاننا لا نعتبر مطالبة البلدان النامية بتخصيص مبالغ معينة من اجمالي الدخل القومي كمساعدات موجهة اليها . وان حكومتنا مستعدة لتقديم المساعدة للبلدان النامية بما في ذلك نقل الخبرة في التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد القومية والبشرية " .

٧٧ - وذكرت كينيا انه يحدث في كثير من الأحيان لسوء الحظ أن تشجع البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية على تحويل بعض مواردها نحو شراء الأسلحة .

٧٨ - واختتمت كوبا الملاحظات التي أبدتها الوفود على البيان بالاشارة الى ما يلي :

" ان قضية الجوع وسوء التغذية في العالم ، انما هي تعزى الى التخلف الذي يحدث بسبب السياسات الامبريالية ، والاستعمار الجديد . وقد ظلت هذه السياسات تطبق لقرون كثيرة بواسطة كثير من البلدان المتقدمة النمو باستثناء عدد قليل جدا منها .

" ان هناك خطأ في التعبير عما يسمى بـ " المعونة الغذائية " وعلاقتها بالبلدان الرأسمالية المتقدمة النمو التي استغلت البلدان الفقيرة عن طريق السياسات الاستعمارية والاستعمار الجديد ، وانها ليست مساعدة ولكنها عملية استرداد في شكل مبالغ صغيرة وعلى آجال طويلة للمبالغ الضخمة التي حصلت عليها من البلدان المتخلفة بالأساليب العنيفة التي انتهجتها خلال هذه القرون .

" لهذا السبب فان نفس المعايير لا يمكن تطبيقها بالنسبة للبلدان التي تنتهج هذه السياسات . والبلدان الأخرى مثل البلدان الاشتراكية وعدد قليل جدا من البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو .

" ان كوبا تقدر تقديرا ايجابيا نتائج هذا الاجتماع ، طالما انه قد تم الموافقة على بعض الاجراءات المتعلقة بالموضوع ، والتي ستكون في صالح البلدان المتخلفة ، حتى بالرغم من انه لم يتم الوصول الى نتائج مثيرة .

جيم - التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب الفلبين

٧٩ - في الجلسة الخامسة والأربعين ، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وهي الجلسة الختامية للدورة ، اعتمد المجلس بالتزكية نص اقتراح بالتعبير عن الامتنان لحكومة وشعب الفلبين وهو الاقتراح الذي قدمه السيد نياجاه ، وزير زراعة كينيا ، (انظر المرفق الأول) .

المرفق الأول

التعبير عن الامتنان لحكومة وشعب الفلبين

ان مجلس الاغذية العالمي ،

وقد عقد دورته الوزارية الثالثة في مانيلا بدعوة كريمة من حكومة جمهورية الفلبين ،

وان يلاحظ ان هذه هي أول دورة يعقدها المجلس خارج مقره وفي احدى البلدان النامية ،

وان يقدر شمول الترتيبات الادارية التي اتخذت وروعة المركز الفلبيني الدولي للاجتماعات

وامتياز التسهيلات التي مكنت من تنظيم عمل المجلس في يسر وبكفاءة لا تشوبها شائبة ،

وان يعرب عن امتنانه العميق للترحيب الحار الذي لقيه كل الوزراء والوزراء المفوضين والمندوبين

الآخرين ،

١ - يشيد بحكومة وشعب الفلبين للجهود الضخمة التي تم تكريسها من أجل اعداد وتنظيم

الدورة الوزارية الثالثة والنجاح البارز الذي حققته هذه الجهود ؛

٢ - يسجل تقديره العميق لحسن الضيافة والود الكبير الذي لقيه المشاركون في الدورة

من جانب جميع قطاعات الشعب الفلبيني ؛

٣ - يطلب من رئيس المجلس أن يعرب عن امتنان المجلس العميق لرئيس جمهورية الفلبين

الرئيس فرديناند ماركوس ، والسيدة الأولى للفلبين ومحافضة مترو مانيلا السيدة اميلدا روفلدز ماركوس

ومن خلال الرئيس ماركوس لحكومة وشعب الفلبين .

الجلسة الخامسة والاربعون

٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٧

المرفق الثاني

الخطاب الذي ألقاه رئيس جمهورية الفلبين في افتتاح الدورة الوزارية الثالثة (أ)

انه لشرف مبين لبلادى أن تكون مكانا لانعقاد هذا المؤتمر الذي يعقد لأول مرة في أحد البلدان النامية ، وانني أريد أن أنقل لكم ، ياسيادة الرئيس ، ولجميع أعضاء مجلس الاغذية العالمي التقدير العميق والحر من جانب شعب وحكومة الفلبين لأنكم اتحتم لنا فرصة وشرف استضافة هذا المؤتمر .

وليس هناك من أسباب السعادة أكثر من أن يعقد هذا المؤتمر في مكان قريب جدا من صميم اهتماماتكم . فهنا في الفلبين وفي قارة آسيا تكثر بدرجات متفاوتة المشاكل والمشاكل التي استحوذت اهتمام هذا المجلس منذ انشائه في ١٩٧٤ . وهنا أيضا نجد بعض النتائج الاولية والمفيدة التي تحققت في أعقاب النداء الجريء الذي وجهه مجلس الاغذية العالمي من أجل العمل العالمي فـي ١٩٧٥ .

وهذه الظروف وحدها تزيد من الأهمية الملحة لاجتماعنا ، وانه ليحدونا جميعا الأمل في أن هذه الدورة الثالثة لمجلس الاغذية العالمي ستقربنا من هدفنا السامي والنهائي وهو عالم متحرر من الجوع والعوز .

ولقد انقضى عام ونصف عام منذ التقت دول العالم لأول مرة في مؤتمر عقد في روما لبحث ذلك الموضوع العاجل وهو الامدادات العالمية للاغذية . وفي ذلك الوقت تضررت معظم أحاسيسنا من المنظر والرائحة ، والصيحات المزعجة الصادرة عن الاعداد الكبيرة من البشر التي تموت من المجاعات والاعداد الاكبر التي لاتزال تتعرض لتهديد المجاعات . لقد كانت أزمة عالمية في الاغذية لم تكن أبعادها معروفة لنا من قبل ، والتي يبدو أنها ستزداد ، بدلا من أن تخف حدتها في السنوات القادمة .

ومنذ ذلك الوقت ، ظهرت الكثير من المبادرات الهامة كما حدثت الكثير من التطورات التي تبث درجة من الأمل والتفاؤل في المستقبل ومن بينها ما يلي :

ففي خلال عامين ونصف ، حقق العالم انتعاشا كبيرا في وضع الامدادات الغذائية العالمية . ولعامين متتاليين حقق انتاج الحبوب مكاسب ملفتة . ففي عام ١٩٧٦ ارتفع الانتاج الزراعي العالمي بنسبة ٣ في المائة وهناك احتمالات طيبة لزيادة مماثلة في ١٩٧٧ . وما يبرز هذا الارتفاع في معدلات الانتاج تلك المكاسب المتساوية تقريبا في الانتاج الزراعي التي سجلتها الاقاليم المتقدمة النمو والاقاليم النامية على السواء . فقد شاركت

(أ) منسوخ بنصه طبقا لقرار المجلس في جلسته الخامسة والاربعين المعقودة في ٢٤

حزيران / يونيه ١٩٧٧ .

كل الاقاليم النامية في العالم الى حد ما في الزيادة التي تحققت في ١٩٧٦ في اجمالي الانتاج العالمي من الاغذية .

وفي خلال هذه الفترة ، اتخذنا تلك الخطوة التي لم يسبق لها مثيل وهي انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وتجاوزت التعهدات في هذا الصندوق الهدف الذي تحدد في ١٩٧٥ وهو بليون دولار أمريكي .

وفي كل دولة يظهر تأكيد جديد على أهمية الانتاج الغذائي في التخطيط القومي والعمل بطريقة لم تحدث من قبل .

والأهم من هذا كله ، اننا قمنا بتنظيم الارادة السياسية للمجتمع الدولي من أجل التصدي للجوع وسوء التغذية وفي اطار هذا المجلس تزايدت المبادرات من أجل حسم مشاكلنا . وهذه التطورات هي مبعث للأمل والارتياح في عالم كان غارقا في الآونة الاخيرة في آلام الازمة . ولكننا نخدع أنفسنا بشدة اذا تصورنا أننا قد تخلصنا أو كدنا نتخلص من كل مشاكلنا .

وبصرف النظر عن التطورات التي حدثت فان النظام الغذائي العالمي لا يزال غير ثابت كما كان في ١٩٧٢ . ولقد تم التغلب مؤقتا على المشاكل ولكنها لازالت جاثمة أمامنا :

وفي ثنايا أوجه التحسن في وضع الامدادات الغذائية العالمية ، يلزم أن نلاحظ كم أننا لم نحقق الا القليل جدا من النجاح لضمان الامن الغذائي لكل دول وشعوب العالم . ومع أن الامدادات الغذائية الحالية تبدو كافية ، فاننا لم نطمئن الا قليلا بأن الوضع الذي حدث عام ١٩٧٢ واستمر حتى ١٩٧٤ لن يتكرر . وحتى الآن اخفقنا في اتخاذ اجراء يرمي الى انشاء نظام أمن دولي بالرغم من تعدد القرارات التي أصدرها المجلس .

ان المعونة الغذائية التي كانت تعتبر باللغة الأهمية في ١٩٧٤ ، لم تتقدم بالشكل الملموس خلال العامين والنصف الماضيين . فلا تزال هذه المعونة أقل من هدف العشرة ملايين طن التي دعا اليها مؤتمر الأغذية العالمي ، بالرغم من أن احتياجاتنا اليوم تستدعي وجود مساعدات تزيد الآن بكثير عن ذلك الهدف .

وفي مجال المفاوضات التجارية الدولية الخاصة بالقضايا الغذائية الهامة ، فاننا لم نحقق الا القليل للتوفيق بين السياسات التي تنتهجها كل دولة وتحقيق اجماع له فعاليتها من أجل العمل . ولا تزال الكثير من بلدان العالم النامي تعاني من عدم الاستقرار والتقلب في الترتيبات التجارية ، وان هناك ما يدعونا الى الاعتقاد بأن الوضع قد ازداد سوءا .

أما العمل في مجال التغذية فلم يحقق تقدما ملموسا بالرغم من أننا قمنا في ١٩٧٤ بتوجيه الانظار الى محنة سيئي التغذية في العالم البالغ عددهم ٤٦٠ مليونا . ولا زلنا في معركة مع برامجنا ونكاد لم نلمس الا احدى جزئيات المشكلة التي نسمى لمعالجتها .

أما فيما يتعلق بانتاج الأغذية فان الزيادة في انتاج الغذاء لم تحدث تغييرا كبيرا في وضع البلدان النامية حيث النقص الحاد في المواد الغذائية . وبالرغم من ارتفاع الانتاج عن المستوى العالمي ، الا أن هذه الزيادة لا تواكب النمو السكاني السريع في العالم النامي .

وفي ١٩٧٦ كان معدل الزيادة في انتاج الغذاء في البلدان النامية أقل من ثلث الزيادة في البلدان المتقدمة النمو على أساس معدل نصيب الفرد .

وفوق ذلك كله ، فانه يجب علينا أن نعرب عن مخاوفنا من عودة تلك السياسات التي تنتهجها كل دولة على حدة والتي أدت الى أزمة الأغذية في ١٩٧٢ - ١٩٧٤ . وهذه السياسات تتصل أساسا بالاتجاه الى تخفيض انتاج الأغذية في بعض البلدان وقت وجود فائض بسبب انخفاض الأسعار ، حتى في الوقت الذي يكون فيه وضع الامدادات الغذائية العالمية محفوف بالمخاطر . وإذا ما نظرنا الى الأمور من اطار عريض فاننا نعرف أن وضع الامدادات الغذائية المحسن الحالي يمكن القضاء عليه في أقل من عام نظرا لأن هذا الوضع جاء أساسا نتيجة تحسن الأحوال الجوية التي هي أكبر من أن تثبتها الطاقة البشرية . ولذلك فإن هناك ذلك الخطر الحقيقي وهو عودة تلك الازمة القاسية بسبب الاخفاق في توجيه نظرة أكثر شمولاً للمشاكل الغذائية .

تلك هي الموضوعات الهامة التي جمعتنا هنا اليوم . وهي ترغمننا على التبصر فيما تسببه من الجوع البشري والألم والحزن لأكثر من نصف الجنس البشري . كما تزعجنا أيضا على أن ننظر اليها ليس فقط من ناحية التطورات المؤقتة ، ولكن أيضا من ناحية الاحتمالات الشاملة للمستقبل ، ثم نرى ماذا يمكننا أن نفعله - وأنا هنا أتحدث بالنيابة عن دول العالم - من أجل ازالة ذلك الشبح وهو استمرار عدم الأمن البشري واللبؤس .

وليس هناك ما يبرز بمزيد من الايضاح التحدي الذي يواجه المؤتمر أكثر من الموضوعات المتناقضة للانتعاش والنمو من ناحية ، والازمة التي تهددنا من ناحية أخرى ونمو القدرة على خلق مصادرا لغذية والحرمان البشري على وجه الأرض .

وان المؤتمرات المتعاقبة بهذا الحجم قد حددت بشجاعة الابعاد الحقيقية للمشكلة . واننا نعلم أن أزمة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ لم تكن الا حافة جبل الثلج .

ومنذ ٢٥ عاما ، لم تكن البلدان النامية تعتمد بالفعل على الواردات الغذائية . وبحلول عام ١٩٦٠ أصبحت هذه البلدان تستورد ما بين ٢٥ الى ٣٠ مليون طن من الحبوب سنويا ، نصفها في شكل معونة غذائية . وبحلول عام ١٩٧٥ بلغت هذه الواردات أكثر من ٥٠ مليون طن سنويا . وإذا نظرنا الى المستقبل ، فانه من المؤكد بأن هذا العجز في الغلال سيتضاعف مرة أو مرتين بحلول عام ١٩٨٥ ما لم يحدث تحسن جذري في طاقة انتاج الاغذية في البلدان النامية . وانه سيكون من المحتمل مواجهة هذا العجز عن طريق الواردات الغذائية والمعونة الغذائية ، حتى لو تصورنا أنه سيكون هناك انتاج كاف في الأقاليم المتقدمة النمو من العالم .

وعندما نوجه أنظارنا الآن الى طاقة انتاج الاغذية في البلدان النامية ، فان أقل ما يمكن قوله هو أن الاحتمالات كثيفة . وفي كل البلدان الـ ٣٤ التي وصفها مجلس الاغذية العالمي بأنها ، بلدان الأولوية الغذائية ، فان معدل الزيادة السنوية في انتاج الاغذية ظل أقل من النمو السكاني ، وبالتالي فهناك معدل سلبي لنصيب الفرد يبلغ ١٤ في المائة .

وان ما يلقي ظلالا أكبر على الصورة كلها تلك الحقيقة الكاسحة وهي سوء التغذية . وأن سوء التغذية يصيب ثمن اجمالي سكان العالم على الاقل الأمر الذي يهدد بضمور مبكر في قدراته .

ومع ذلك فإن هذه الظواهر المذهلة تحدث في وقت يشهد فيه العالم زيادة غير عادية في كل نوع من أنواع الموارد البشرية والتكنولوجية والمؤسسية .

والدرس واضح وهو أن أعمالنا — الفردية والجماعية — ظلت حتى الآن قاصرة جداً عن الاستفادة من الفرص ، والمدى الذى يمكن أن تصل إليه قدراتنا الموحدة .

وإن التحدى الهام الذى يواجهنا اليوم هو كيفية سد الفجوة بين حدود ما نستطيع تحقيقه وكمية جهودنا الجماعية ، وأننا لا نستطيع أن نشي بمنا فيه الكفاية على الدور القيادى والمبادرة من جانب المجلس في وضع برنامج عمل للمجتمع الدولى .

وهذا البرنامج الذى تم تدارسه ومناقشته في عدة دورات ومؤتمرات واجتماعات تحضيرية يجسم الخطوات الفعلية التي يمكن أن تتخذها الدول الآن من أجل تحويل الوضع الغذائى العالمى مما هو عليه الى وضع آخر يبشر بالأمل . إن هذا يعتبر في رأيى استراتيجية واحدة لكل البلدان ، من شمال الى جنوب مدار السرطان ، من أجل استجابة هذه البلدان لمشكلة الغذاء اليوم وغدا . إن المجالات التي يسعى العالم الى أن يرى فيها هذه النوعية الجديدة من الاستجابة ، قد تم تحديدها تماماً . ويأتي في المقام الأول موضوع الأمن الغذائى .

وفي نهاية المحصول الحالى ، ينتظر أن يحقق انتاج الغلال زيادة تتراوح بين ٤٠ الى ٥٠ مليون طن من الحبوب عن الاحتياجات الحالية . ولأول مرة منذ ١٩٧٢ توجد أمامنا الآن الفرصة الحقيقية لإنشاء نظام احتياطي للأغذية يستخدم عند الطوارئ وكذلك لسد احتياجات البلدان التي تواجه عجزاً في الأغذية . وحتى الآن لم يتيسر لنا تحويل الفائض الى احتياطي بسبب خوف الفلاحين من أن يؤدى هذا الى خفض الأسعار ، وبسبب الصعوبات المالية والفنية في هذا الشأن . ونتيجة لذلك فإنه يتم التخلص من الفائض بالطريقة التي تراها البلدان المنتجة مناسبة أو طبقاً لنزوات السوق . وبالإضافة الى ذلك ، ولعدم الحاجة اليه ، فإن هذا الفائض يؤدى الى بذل الجهود خلال المحصول التالي للحد من الانتاج حتى تظل الاسعار عالية . وفي الواقع فإن نقص الفائض هو الذى هيباً لازمة ١٩٧٢ — ١٩٧٤ . وما حدث يمكننا تجنب وقوعه مرة أخرى ، إذا أخذنا المبادرة الآن لتحويل فائض الحبوب الى احتياطي . ونقوم بالفعل بإبعاده عن حركة التجارة اليومية ، بيد أنه لتحقيق ذلك يتعين على البلدان المنتجة أن توافق بوضوح على أن تتصرف على أساس خطوط متفق عليها ، وذلك كخطوة أولى . وتبعاً لذلك فإنه يلزم اجراء مقاضات بخصوص ايجاد نظام منسق ولى لا احتياطي الحبوب القومية عن طريق الوكالات الدولية المناسبة مثل صندوق القمح الدولى والغلات ووكالات أخرى . ولا يمكن لأى عمل آخر منفرد من جانب المجلس أن يعالج حالة عدم الأمن الغذائى العالمى أكثر من تلك الخطوة الهامة وهي تحويل المخزون الفائض الى احتياطي أمان . ونعتقد أنه توجد لدينا الآن القدرة على القيام بهذا المشروع الهام بطريقة فعالة .

وثانياً هناك موضوع المعونة الغذائية . ويجب علينا أن نكافح مع مشكلة تحقيق الهدف الأدنى وهو العشرة ملايين طن الذى حددته مؤتمر الاغذية العالمى للمعونة الغذائية . وفي هذا المجال فإن المعونات ظلت غير ثابتة وأقل بكثير من معدلات عام ١٩٧٣ ، وذلك بالرغم من الحاجة الشديدة لدى الكثير من المناطق النامية الى المساعدات . ومن الواضح أن الوضع يحتاج الى المزيد من التخطيط المنسق والمسبق للمعونة الغذائية ، بطريقة تضمن الاستمرار في تدفق المعونة ، وتؤدى الى الاستمرار في رفع المعدلات السنوية للمعونة وتتابع بطريقة فعالة احتياجات أشد المناطق احتياجاً .

وثالثا هناك التجارة في الاغذية . ويجب علينا الاسراع في الجهود التي تبذل لتحرير تجارة الاغذية الدولية عن طريق المحافل الدولية الحالية مثل الغات ، والمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ومجلس القمح العالمي ، والبرنامج المتكامل للسلع الاساسية التابع للأمم المتحدة ، والاستراتيجية الدولية لمنظمة الاغذية والزراعة للتكيف الزراعي .

ولا يمكننا أن نظل دائما في شك في أن الاختلال الحالي في انتاج الاغذية العالمي ، مع الأخذ في الاعتبار الفاض الذي تنتجه البلدان المتقدمة النمو والعجز المتزايد في البلدان النامية ، هو أمر متصل تماما بالظروف التجارية الناشئة عن السياسات الوطنية الداخلية .

وهنا وكما هو الحال بالنسبة للمظهر العام لتجارتنا الخارجية ، فاننا نحن بلدان العالم الثالث نقع تحت رحمة التدابير التي هي في غير صالحنا تماما . وفي حين ترتفع أسعار وارداتنا الغذائية ، فاننا نشهد الهبوط الشديد لصادراتنا وعدم توفر الاسواق المتاحة لمنتجاتنا .

واننا ندرك أن هذه المشكلة تنطوي على تعقيدات بالنسبة لكل الحكومات المعنية . ولكن ما لم يؤخذ في الاعتبار العام وضع البلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة ، فانه من غير المحتمل أن يحدث تغيير الى الأحسن في الصورة الغذائية بها في السنوات القادمة .

وعلى وجه التحديد ، فاننا نحث المجلس أن يتقدم بتوصيات قوية لايجاد ترتيبات من أجل سهولة دخول صادرات البلدان النامية من المواد الغذائية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، وحصول البلدان النامية على الامدادات الغذائية بأسعار معقولة في جميع الأوقات . كما نعتبر أيضا عن تأييدنا للاقتراح المقدم للمجلس بالفعل ، والخاص بإنشاء محفل تناقش فيه مشكلات السياسة الغذائية الداخلية بهدف التخفيف من آثارها على التجارة الدولية في الأغذية .

ولا يوجد بين ضروريات التعاون هذه من جانب البلدان النامية ما يحول بيننا وبين الاعتراف بحقيقة أن مشكلة الاغذية يلزم حلها بالضرورة في العالم النامي الذي توجد فيه هذه المشكلة . وهذه الأولوية تأتي في المقام الأول في أي عمل يرمي الى تخيير الوضع الغذائي العالمي .

وان الجهود التي تبذل لإنشاء نظام احتياطي للاغذية ولزيادة تدفق المعونة الغذائية ولتحرير تجارة الاغذية ، يمكن أن تخفف من محنة الملايين في العالم الثالث . ولكن هذه الجهود وحدها لا تفي بالغرض . ولكن تماظم الانتاج في ظروف الحرمان التي نمر بها هو وحده الذي يستطيع تحويل الاتجاه العالمي نحو زيادة الجوع الى الاتجاه المعكسي .

واننا نحن الذين نكاد نعيش قريبا من قلب هذه المشكلة نعرف ما يستلزمه هذا من قيادة ، ومبادرة ، واصلاح من جانب حكوماتنا وشعوبنا . ان هذا سوف يتطلب اجراءات قد تكون جذرية وربط عنيفة ، ولكن استثمار رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجية يجب أن يتم الآن .

وفي هذا المجال ، فان تجربة الفلبين قد تستحق بعض التدبر كمثال لنوع المشاكل التي يلزم أن يواجهها بلد نامي في محاولاته ايجاد معدلات جديدة للانتاج ، وكذلك كمثال لنوع الانجاز الممكن عندما تتمتع أدوات السياسة بما يوجد تحت تصرفها من موارد .

وبادئ ذي بدء ، فقد أقمنا خطة التنمية الوطنية على جهد هادف من أجل تحويل الموارد والأولويات من القطاع الحضري الى القطاع الريفي . وأدركنا أن هناك حاجة الى ذلك ، وبدأننا

بالتنفيذ على نطاق الدولة ، قبل أن ترغم الازمة الغذائية في ١٩٧٢ - ١٩٧٤ دول العالم على إصدار البيان العالمي باستئصال الجوع وسوء التغذية . وأصبحت هذه الخطوة العمود الأول لاستراتيجيتنا الخاصة بالنمو القومي والتي ترمي الى تكثيف التنمية الزراعية مع التركيز على انتاج الأغذية ، والاصلاح الزراعي وتنمية المجتمع ، وتوجيه الصناعة نحو الأقاليم الريفية وتنمية الجمعيات التعاونية .

وفي بداية هذا البرنامج في ١٩٧٣ ، كنا دولة تستورد من أى مكان ٥٠٠ طن من الخلال كل عام . وكان معدل النمو في قطاع انتاج الاغذية سلبيا طوال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٢ . وكانت معدلات الدخل الريفي أقل بكثير من المعدل القومي لنصيب الفرد في السنة وهو ٢٣٠ دولار أمريكي .

ولكن بنهاية عام ١٩٧٦ ، حققنا اكتفاء كاملا تماما في الخلال بعد مرور ثلاث أعوام فقط من بدء برنامجنا ، ونستخلص الآن فائضا كافيا بحيث يمكننا ترحيل أكثر من ٩٠٠ طن للعام القادم . وفي انتاج الارز وحده ، ارتفع الانتاج بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا . وان معدل النمو الحالي البالغ ١١ في المائة استمر من ١٩٧٣ حتى هذا العام . وعندما كانت أزمة الطاقة على أشدها أمكن تحقيق زيادة في الانتاج قدرها ٢٥ في المائة وذلك طبعا بفضل تحسن الأحوال الجوية .

وقد كان لهذا الانجاز الكبير في الانتاج أثره الكامل على معدلات الدخل الريفية . ففي خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ تجاوزت معدلات الدخل الريفية معدلات الدخل الحضري . وقد كان لهذا أثارا صعبة على الصناعة المحلية ، التي واجهت في نفس الفترة أسواقا غير منتعشة في القطاع الحضري بمعدل من ٣ الى ١ .

وقد أوضح لنا ماساجانا ٩٩ - وهو الاسم الذي أطلق على برنامج انتاج الارز - كيف أن الارادة السياسية الملتهمة بالتكنولوجيا والائتمان ودعم الاسعار تمكنت من صقل القطاع الريفي من أجل ذلك العمل المطلوب وهو تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي .

وبالنسبة لنا ، فان هذا بمثابة صورة مصغرة للجهد الاكبر الذي لا يزال علينا القيام به على جبهة أعرض ليس فقط من أجل انتاج الامدادات الغذائية الحيوية ولكن المنتجات الأخرى أيضا ، واستغلال الموارد البحرية ، وتطوير مصادر أخرى للغذاء ، وتطوير الأعمال القائمة على الزراعة .

ولا يمكن النظر الى تجربتنا في مجال انتاج الاغذية بمعزل عن بقية آسيا . فلقد استفدنا من التجارب التي اشتركنا فيها مع جيراننا ، كما حاولنا أيضا أن نشركهم في انجازاتنا المتواضعة في الأبحاث والمساعدات الفنية . ومنذ ظهور معجزة الأرز في ١٩٦٦ ، صدرنا المزيد والمزيد من سلات الأرز والتكنولوجيا الى البلدان النامية الأخرى .

وانه لمط يستحق الإشارة اليه ، بالرغم من ذلك ، هي أن مستلزمات الثورة الغذائية في آسيا والعالم النامي لا يمكن أن تتحملها بلادنا وحدها ، بدون المساعدة والتعاون من جانب البلدان الأكثر نموا والمنظمات الدولية . ان أن انتاج الاغذية المتطور يحتاج الى استخدام المدخلات الحديثة والتكنولوجيا التي لا يوجد لدينا منها ما يكفي . والاحتياجات من الاسمدة وحدها لا يمكن مقابلتها بدون أن يكون هناك مشروع مساعدة يماوننا على مقابلة احتياجاتنا الحالية وتوسيع طاقة الانتاج الداخلي .

وفي هذا المجال ، فإن المشروع الدولي للامداد بالأسمدة وبرنامج تنمية صناعة البذور التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، يمكن أن يحدث زيادة كبيرة في معدل المساعدات .

وبخلاف نقل التكنولوجيا ، توجد حاجة شديدة الى زيادة الاستثمارات في انتاج الأغذية في البلدان النامية . إذ أن الاستثمارات الداخلية لا يمكنها تحقيق الهدف الذي حدده المجلس لبلدان الأولوية الغذائية والخاص بمعدل النمو السنوى البالغ ٤ في المائة . ولذلك فإنه يلزم أن تكون هناك زيادة واضحة في المصادر الخارجية من أجل زيادة انتاج الأغذية ، كما يلزم تحسين شروط مثل هذه المساعدات .

وتفيد التقديرات أن الاستثمارات الخارجية يجب أن تصل سنوياً الى ٨٣ من بلايين الدولارات الأمريكية ، كما يلزم مضاعفة الاستثمارات الداخلية في بلدان الأولوية الغذائية من أجل تحقيق معدل النمو السنوى البالغ ٤ في المائة .

تلك هي احتياجات ضخمة لن تتمكن البلدان النامية ، التي تعتمد على مواردها الذاتية والمساعدات الخارجية ، من مقابلتها لفترة طويلة قادمة .

وإنه لمن الأمور المشجعة أن نرى وكالة متخصصة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تخرج الى الوجود من خلال مبادرة من مجلس الأغذية العالمي . وأن مشروعات مثل هذه ، عندما تباشر عملها بصورة كاملة ، يمكن أن تغير نوعية الحياة في العالم النامي .

ولكن هناك حاجة الى ادخال تحسين جذري على نمط توزيع الأغذية واستهلاكها من أجل استقرار الامدادات الغذائية وزيادة الانتاج . وفي الوقت الذي يقال فيه أن الاربعة بلايين نسمة الذين يعيشون الآن على وجه الأرض يوجد لديهم غذاء يزيد على ما كان يوجد لدى الـ ٢٥٠٠ من بلايين البشر الذين كانوا يعيشون في ١٩٥٠ — حيث تبلغ الزيادة الخمس تقريباً لكل فرد — فإننا في الواقع نرى أعداداً أكبر تعاني من الجوع وسوء التغذية . وهؤلاء هم الذين يمثلون حقيقة الأزمة على وجه هذا الكوكب .

وإن برامج التغذية تستطيع أن تساعد على تحسين محنة هؤلاء الملايين ، مع وجود مجال للعمل الجماعي الفعال للوكالات الوطنية والدولية . ولكن في الوقت الذي نتخذ فيه خطوات في هذا الاتجاه ، يجب أن ندرك أن العلاج الوحيد الدائم لا يمكن أن يكون الا التنمية والعدالة الاجتماعية .

إننا لا نستطيع أن نتحدث عن توفير كميات كافية من الغذاء للشعوب بدون زيادة قدراتها على الحصول عليه . إننا نحتاج الى رفع دخولهم حتى يتمكنوا من شراء المزيد من الغذاء . وبدون ذلك فإننا ننكر على شعوبنا حقها الأول والأساسي كبشر في مجتمع — وهو حق الحصول على الغذاء ، وإن القول الصيني المأثور عن الرجل الذي يأكل كل يوم لأنه تعلم كيف يصطاد ، يرشدنا الى أن نعطي أكبر دفعة لجهودنا من أجل تنمية قدرات شعوبنا على الانتاج .

واليوم وفي جميع أنحاء العالم ، يقوم الفقراء بثورة ضد الظروف القائمة منذ قرون والتي جعلتهم عبيدا للفقير والعوز . وهذه الثورة تبدأ بقضية الغذاء .

وإن الدول المتقدمة في العالم تستطيع مساعدة الفقراء على أن يفوزوا في هذا الكفاح إذا هم حرصوا على ألا تؤدي هذه القضية الخاصة بالغذاء ، الى تحويل الدول الفقيرة في أي ظرف من الظروف الى متسولين .

وآسيا التي نجد فيها الكثيرين من البشر في محنة ، يصدق اعتبارها " أرض الاختبار " لأى استراتيجية تسعى الى تغيير ظروف الانسان على وجه هذا الكوكب . وانه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن هذه القارة المترامية ، والمتعددة الامكانيات على استعداد لمقابلة هذا الاختيار .

وكما قال ثورو " ليس هناك مرض لا يمكن القضاء عليه ، تماما مثل الظلام اذا أشعلت ضوءا قويا فيه . . . ولكن اذا كان الضوء الذى نستعمله رديئا وفتيلا رقيقا فان معظم الأشياء ستعطي ظلالا أكبر من حجمها الحقيقي " .

ان مشكلة الغذاء ، بكل ما لها من خطورة ، سوف تميل وبخاصة بين البلدان الفقيرة الى القاء ظلال أكبر منها . ولكننا نحن الذين نلتقي اليوم نعلم أن عصرنا لديه القدرة — اذا كانت لدينا الجرأة — على أن نشعل ضوءا لا يخبوا أمم الرياح أو ينطفئ .

المرفق الثالث

قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
WFC/32	٣	جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التحضيري
WFC/32/Add.1	٣	تفاصيل جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التحضيري
WFC/33	٤	النظام الداخلي للمجلس - التدابير المطلوبة في ضوء القرار رقم ٣١ / ٢٠ للجمعية العامة
WFC/34	٥ (أ)	تقييم وضع الأغذية العالمي واحتمالاته
WFC/35 & Add.1	٥ (ب)	تدابير متابعة وتنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأغذية العالمي والجمعية العامة : تقرير من الامة
WFC/36	٥ (ج) (١)	التقدم الذي تحقق في زيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية : تقرير من المدير التنفيذي
WFC/37	٥ (ج) (٢)	النظام الدولي للامن الغذائي : تقرير المدير التنفيذي
WFC/38	٥ (ج) (٣)	المعونة الغذائية : تقرير عن التقدم وتوصيات بمزيد من التدابير - تقرير المدير التنفيذي
WFC/39	٥ (ج) (٤)	المدخلات الزراعية : تقرير من المدير التنفيذي
WFC/40	٦ (أ)	استئصال الجوع وسوء التغذية : تقرير المدير التنفيذي
WFC/41	٦ (ب)	سياسات وبرامج تحسين التغذية : تقرير المدير التنفيذي
WFC/42	٦ (ج)	تجارة الأغذية : تقرير المدير التنفيذي
WFC/43	٧	أولويات لكي يبحثها المجلس في دوراته المقبلة : مذكرة من المدير التنفيذي
WFC/44 & Corr.1	٥ (ج) (٢)	تقرير لجنة منظمة الأغذية والزراعة عن الأمن الغذائي العالمي : مذكرة من المدير التنفيذي
WFC/45	٦ (ب)	تقرير من منظمة الصحة العالمية عن البرامج المحتملة لمكافحة تضخم الفدة الدرقية الوبائي ونقص فيتامين أ وممرض جفاف العين وانيميا التغذية .

العنوان	بند جدول الأعمال	رقم الوثيقة
تقرير الاجتماع التحضيري للدورة الثالثة	(بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط)	WFC/46 و Add.1
تقرير لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية عن أعمال دورتها الثانية	٥ (٥) (٣)	WFC/47
جدول الأعمال المؤقت للدورة الوزارية	٣	WFC/48
جدول أعمال الدورة الوزارية الثالثة	٣	WFC/49
تنظيم أعمال الدورة الثالثة : مذكرة من المدير التنفيذي		WFC/L.17
موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة : مشروع قرار اقترحه القائم بأعمال الرئيس	٨	WFC/L.18
مشروع تقرير للاجتماع التحضيري	٩	WFC/L.19 & Add.1-10
المعونة الغذائية : مشروع بتوصيات مقدم من مجموعة السبعة والسبعين الاعضاء بالمجلس	٥ (ج) (٣)	WFC/L.20
النظام الدولي للأمن الغذائي : مشروع بتوصيات مقدم من مجموعة السبعة والسبعين الاعضاء بالمجلس	٥ (ج) (٢)	WFC/L.21
موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الاغذية العالمي : خطاب مؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٧ من سفير السودان لدى إيطاليا موجه الى المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي	٨	WFC/L.22
زيادة إنتاج الاغذية في البلدان النامية : مشروع بتوصيات مقدم من مجموعة السبعة والسبعين الاعضاء بالمجلس	٥ (ج) (١)	WFC/L.23
سياسات وبرامج لتحسين التغذية : مشروع توصيات مقدم من مجموعة السبعة والسبعين الاعضاء بالمجلس	٦ (ب)	WFC/L.24
المدخلات الزراعية : مشروع بتوصيات مقدم من مجموعة السبعة والسبعين الاعضاء بالمجلس	٥ (ج) (٤)	WFC/L.25
تجارة الاغذية : مشروع بتوصيات مقدم من مجموعة السبعة والسبعين الاعضاء بالمجلس	٦ (ج)	WFC/L.26 & Corr.1

العنوان	بند جدول الأعمال	رقم الوثيقة
استئصال الجوع وسوء التغذية : مشروع من المقرر	٦ (١)	WFC/L.27
النظام الدولي للامن الغذائي : مشروع من المقرر	٥ (ج) (٢)	WFC/L.28 & Add.1
زيادة انتاج الاغذية في البلدان النامية : مشروع من المقرر	٥ (ج) (١)	WFC/L.29/Rev.1
المعونة الغذائية : مشروع من المقرر	٥ (ج) (٣)	WFC/L.30
تجارة الاغذية : مشروع من المقرر	٦ (ج)	WFC/L.31
سياسات وبرامج لتحسين التغذية : مشروع من المقرر	٦ (أ)	WFC/L.32
المدخلات الزراعية : تقرير من المقرر	٥ (ج) (٤)	WFC/L.33
مشروع لتبحثه الدورة الوزارية الثالثة وتوصيات مجلس الاغذية العالمي	٦ ، ٧	WFC/L.34
خطاب مؤرخ في ٢٠ حزيران /يونيه ١٩٧٧ من رئيس وفد الاتحاد السوفياتي الى مجلس الاغذية العالمي موجه الى رئيس المجلس		WFC/L.35
خطاب ألقاه فخامة الرئيس فرديناند ماركوس رئيس جمهورية الفلبين في الجلسة الافتتاحية للدورة الوزارية الثالثة لمجلس الاغذية العالمي المنعقدة في مانيلا في ٢٠ حزيران /يونيه ١٩٧٧		WFC/L.36
رسالة من صاحب السعادة السيد / سيد مرعي (مصر) رئيس مجلس الاغذية العالمي (١٩٧٥ - ١٩٧٧) ألقاه صاحب السعادة السيد / ابراهيم شكرى وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر		WFC/L.37
بيان من صاحب السعادة السيد / ارتورو تانكو وزير الزراعة في جمهورية الفلبين عند انتخابه رئيسا لمجلس الاغذية العالمي في ٢٠ حزيران /يونيه ١٩٧٧		WFC/L.38
بيان من صاحب السعادة ايوجين هويلان وزير الزراعة الكندي		WFC/L.39
مشروع تقرير للدورة الوزارية الثالثة	١٠	WFC/L.40 & Add.1-9

العنوان	بند جدول الأعمال	رقم الوثيقة
نص الخطاب الموجه الى رئيس مجلس الاغذية العالمي من رئيس الهيئة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٦ ، ٥	WFC/L.41
مشروع مقدم من لجنة الاتصال غير الرسمية : بيان وزارى وتوصيات مجلس الاغذية العالمي	٧ ، ٦	WFC/L.42 & Add.1
أوراق اعتماد الممثلين لـدى الدورة الثالثة لمجلس الاغذية العالمي		WFC/L.43
بيان من مندوب دولة الامارات العربية المتحدة		WFC/L.44
خطاب ألقته السيدة ايميلدا ماركوس السيدة الأولى للفلبين ومحافظة مترومانيلامام الدورة الوزارية الثالثة لمجلس الاغذية العالمي في ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٧		WFC/L.45
الاتحاد العالمي لنقابات العمال والاتحاد الدولي لنقابات عمال الزراعة والغابات والاتحاد الدولي لنقابات عمال الاغذية والتبغ والفنادق والصناعات المتحالفة : بيان مشترك		WFC/NGO/2
بيان من الاتحاد الدولي لجمعيات طلاب الطب		WFC/NGO/3
عضوية مجلس الاغذية العالمي في عام ١٩٧٧		WFC/INF/9
معلومات للمشاركين		WFC/INF/10
القرار رقم ٢٠٣٨ (٦١) (LXI) E/RES/2038 — التعاون مع اللجنة الوزارية الافريقية للاغذية		WFC/INF/11
قائمة بالوثائق المعروضة على الاجتماع التحضيرى للدورة الثالثة		WFC/INF/12
قائمة بالمشاركين في الاجتماع التحضيرى		WFC/INF/13
قائمة بالمشاركين في الدورة الوزارية الثالثة		WFC/INF/14

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经营处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
